

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت

ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: ادارة مالية



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر
من اعداد الطلبة:
بوعجاجة خديجة
زالال امينة

تحت عنوان:

دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة
حالة المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية وحدة السوق –
تيارت- (2020-2021)

نوقشت علنا امام اللجنة المتكونة من :

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
مفتاح فاطمة	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا
لعريفي عودة	أستاذ محاضر (ب)	رئيسا
ظريف فاطمة	أستاذ مساعد (أ)	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي ثمرة جهدي الى

أبي العزيز الذي كان سببا في دفعي إلى الأمام ووصولي إلى هذا
النجاح.....بارك الله في عمره.

الي أمي الغالية التي أفضت عليا بدعواتها وبركاتها.....بارك الله
في عمرها.

الي زوجي الذي كان لي خير معين بتشجيعاته وطاقته الإيجابية.
واهداء ممزوج باعتذار الي شموع بيتي ابنائي ..
الفارس الزهراء الرضا الياسمين والريحان أنار الله درهم وبارك فيهم.

بوعجاجة خديجة

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء

والمرسلين أهدي عملي هذا الى:

سندي في الحياة، من سهرت الليالي ومن ضحت بالكثير من

أجلي وحملت همومي والتي غمرتني بدعائها وبركاتها.....بارك الله في

عمرها) (والدتي العزيزة)

الي من غرس في نفسي القيم النبيلة والمثل العليا فغادر بدون موعد

الي روح ابي الطاهرة رحمه الله

الي قدوتي ومفخرتي (إخوتي)

اهديكم هذا الجهد المتواضع.

زلال أمينة

شكر وعرفان

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (النساء - 58)

لا يسعنا إلا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان وعظيم

الامتنان إلى أستاذتنا الدكتورة السيدة مفتاح فاطمة، حيث كان لتوجيهاتها ونصائحها أكبر الأثر لكي يخرج هذا البحث في أفضل صورة أسلوبياً ومضموناً.

وكذلك نتوجه بالشكر إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير، وجامعة

ابن خلدون تيارت، وإلى كافة الطاقم الإداري وكل العمال والقائمين على

جامعة تيارت دون استثناء.

وقبل وبعد الشكر لله ولله الحمد في الأول والآخ.

فهرس المحتويات

إهداء

تشكرات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة المختصرات

أ. مقّمة عامة

الفصل الأول : حوكمة الشركات وعلاقتها بالأداء المالي للمؤسسة

07	تمهيد:.....
08	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.....
08	المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات وأهم الأطراف المعنية بالحوكمة
12	المطلب الثاني: أهميّة وأهداف حوكمة الشركات
14	المطلب الثالث : مبادئ واليات حوكمة الشركات
20	المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للأداء المالي
20	المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي.....
21	المطلب الثاني: أهميّة الأداء المالي
21	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء المالي.....
24	المبحث الثالث: العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتقييم الأداء المالي
24	المطلب الأول : مؤشرات التوازن المالي.....
28	المطلب الثاني : النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء الشركات.
32	المطلب الثالث : أثر مبادئ الحوكمة على التحليل المالي.....
36	خلاصة

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية ENPEC

38	تمهيد :.....
39	المبحث الأول : نبذة شاملة عن المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية ENPEC
39	المطلب الأول : تقديم مؤسسة ENPEC
41	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة
46	المطلب الثالث : أهداف ومهام مؤسسة ENPEC
47	المبحث الثاني : تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية ENPEC بواسطة النسب المالية.
47	المطلب الأول: التحليل بواسطة نسب الهيكل ونسب المديونية
49	المطلب الثاني: التحليل بواسطة نسب السيولة ونسب المردودية
52	المطلب الثالث: التعليق على النتائج

53	المبحث الثالث: واقع مبادئ الحوكمة والأداء المالي في مؤسسة ENPEC
53	المطلب الأول: واقع مبادئ الحوكمة في مؤسسة ENPEC
54	المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي للمؤسسة.....
55	خلاصة
57	خاتمة عامة
61	قائمة المصادر والمراجع.....

ملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
40	توزيع العمال لوحدة المنتوجات الكهروكيميائية	(2-1)
47	حساب نسبة التمويل الدائم لسنة 2021-2020	(2-2)
47	حساب نسبة التمويل الذاتي لسنة 2021-2020	(2-3)
48	نسبة التمويل الاستقلالية لسنة 2021-2020	(2-4)
48	نسبة التمويل قابلية التسديد لسنة 2021-2020	(2-5)
49	نسبة السيولة العامة لسنة 2021-2020	(2-6)
49	نسبة السيولة المختصرة لسنة 2021-2020	(2-7)
50	نسبة السيولة الحالية لسنة 2021-2020	(2-8)
50	نسبة سيولة الاصول لسنة 2021-2020	(2-9)
51	نسبة المردودية المالية لسنة 2021-2020	(2-10)
51	نسبة المردودية الاقتصادية لسنة 2021-2020	(2-11)
52	نسبة المردودية التجارية لسنة 2021-2020	(2-12)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات	(1-1)
23	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	(1-2)
42	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	(2-1)
45	الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة	(2-2)

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
64	الملحق رقم 01 - ميزانية الأصول لسنة 2021-2020	01
65	الملحق رقم 02 - ميزانية الخصوم لسنة 2021-2020	02
66	الملحق رقم 03 - النتيجة الصافية لسنة 2021-2020	03
67	الملحق رقم 04-التحليل المالي للميزانية 2021-2020	04

قائمة المختصرات

المختصر	الترجمة	المصطلح
IFC	International Finance Forum	مؤسسة التمويل الدولية
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
OECD	Organisation for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ENPEC	Entreprise National des Produits de l'Electrochimie	المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية
PCN	Plan Comptable National	المخطط الوطني للمحاسبة

مقدمة عامة

عرفت بداية القرن الحالي تعرض العديد من الشركات على مستوى العالم إلى انهيارات مالية مفاجئة وخاصة في الدول المتقدمة كما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وأدت هذه الانهيارات بدورها إلى الكثير من الأزمات التي أثرت على أغلب دول العالم، هذا فضلا عن الانهيارات والأزمات التي تعرضت لها بعض دول جنوب شرق آسيا وروسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث واجهت الشركات العديد من الصعوبات التي أصبحت تؤثر بشكل كبير على أدائها الاقتصادي بشكل عام وأدائها المالي بشكل خص، من هذه الصعوبات ما هو خارجي يتعلق بالنظم والتشريعات وطبيعة العلاقة مع السلطات الإشرافية والرقابية والتي لا يمكن للشركة السيطرة عليها، ومن ما هو داخلي يظهر من خال تضارب المصالح بين المساهمين ومجلس الإدارة، أو بين مجلس الإدارة والمسيرين، يمكن أن تصل إلى مشاكل بين الإدارة والموظفين، مما خلف حالة من الفساد المالي والمحاسبي شكلت السبب الرئيسي لحدوث هذه الانهيارات وما تبعها من أزمات.

أدت هذه الانهيارات وما ارتبط منها من فساد مالي ومحاسبي إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية، كما دفعت كل هذه الأحداث الجهات المعنية للبحث عن نظام يحد من مخاطر انهيار الشركات ويحكم الرقابة عليها ويجبر مديرها على إتباع السلوك الرشيد في إدارتها واتباع الشفافية بداخلها وهو ما يسمى بنظام حوكمة الشركات لذا اهتمت المنظمات والهيئات الدولية بمفهوم حوكمة الشركات وحثت على تطبيقه في الشركات في إدارة ومراقبة هذه الشركات باعتبارها وسيلة يتم بها ضبط الاداء ومحاربة الفساد وتبني مبادئ للتسيير الأمثل والتي تكون مبنية على أسس الافصاح والشفافية والمساءلة وهو ما توفره مبادئ الحوكمة التي دعي اليها الكثير من الاقتصاديين، وضرورة اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام مبادئ الحوكمة بشكل يؤدي إلى الحد من التلاعب في العمليات والقوائم المالية وبالتالي تحسين الأداء المالي بشكل عام.

أولا: إشكالية الدراسة

طرح وصياغة الإشكالية التي سنقوم بدراستها كالتالي : هل تساهم مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي

للمؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية -وحدة السوق-؟

وسنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم حوكمة الشركات؟ وماهي مبادئها؟ وفيما تتمثل أهميتها؟
2. ما هي العلاقة بين استخدام مؤشرات التحليل المالي وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟
3. ما هو واقع استخدام مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية وحدة السوق؟

ثانياً : فرضيات الدراسة:

في ضوء الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، سنقدم بعض الإجابات المؤقتة لأسئلة البحث والتي من شأن الدراسة إثباتها أو نفيها كما يلي:

1. الحوكمة هي نظام يسير ويراقب الشركة.
2. هناك علاقة بين استخدام مؤشرات التحليل المالي وتطبيق مبادئ الحوكمة.
3. تطبيق مبادئ الحوكمة له اثر إيجابي في أداء المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية.

ثالثاً : أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

- التعرف إلى أهمية الحوكمة وآليات تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسة وإيجاد العلاقة التي تربط بين مبادئ الحوكمة وتحسين الأداء المالي.
- الوقوف على مدى تطبيق المؤسسات الوطنية الجزائرية لمبادئ الحوكمة
- التعرف على طرق واليات قياس الأداء المالي للمؤسسة.

رابعاً: أهمية الدراسة :

تجلى أهمية الدراسة في أنها تحاول الربط بين مبادئ حوكمة الشركات ومؤشرات الاداء المالي للمؤسسات من خلال معرفة تأثير تلك المبادئ على الأداء المالي الفعلي ومدى تحسنه بعد تطبيقها كما تبين واقع وإدراك وتطبيق مبادئ الحوكمة من طرف المؤسسات الجزائرية.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

يمكن تقسيم أسباب اختيار موضوع الدراسة إلى أسباب ذاتية مرتبطة بمجال التخصص، وأهمية الموضوع الذي يعتبر من كونه أحد المواضيع الراهنة الهامة على المستوى المحلي، بالإضافة إلى محاولة فتح المجال أمام الطلبة والمهتمين بموضوع البحث مستقبلاً.

سادساً: حدود الدراسة

يمكن حصر حدود الدراسة في الحدود مكانية والحدود الزمنية

الحدود المكانية: تمت الدراسة التطبيقية للبحث في إحدى وحدات المؤسسة الوطنية للمنتوجات

الكهروكيميائية بمدينة السوقر المتخصصة في إنتاج البطاريات أو ما يعرف "بوحداث الفرس" وتمركزت الدراسة في مصلحة المحاسبة بإدارة المؤسسة.

الحدود الزمنية: تمت الدراسة الميدانية من خلال تحليل ميزانية المؤسسة بين سنتي 2020 و 2021

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المتبناة استخدمنا المنهج الوصفي: من خلال عرض للجانب النظري لمفهوم حوكمة الشركات والأداء المالي من مفاهيم، مبادئ وعوامل، و المنهج التحليلي لاسقاط الجانب النظري على دراسة الحالة وتحليل الوضعية المالية للشركة وتقييم أدائها المالي ومدى تبنيها لمبادئ الحوكمة.

ثامناً: الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية التي أجريت حول موضوع آليات حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي، ومن أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

1- دراسة لمناد علي، دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تبني ممارسات حوكمة شركات المساهمة الهامة في الجزائر على الأداء المؤسسي في ظل توفير محيط مؤسسي ملائم وتكريس الأخلاقيات المسؤولة والاجتماعية.

خلصت الدراسة الى أن حوكمة الشركات هي بمثابة نظام شامل يتضمن مقاييس جديدة وملائمة لأداء جدي، ويشمل أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة من التأثير سلباً على أنشطة الشركة، وبالتالي الحوكمة هي ضمان للاستخدام الرشيد للموارد المتاحة للشركة لما يخدم مصالح جميع الأطراف.

2- مداخلة بعنوان "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي" من إعداد الباحث الدكتور بن الطاهر حسين و بوطلاحة محمد، وتهدف هذه المداخلة إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية وجودة القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي وعرض العلاقة التكاملية بينهم، يومي 06 و 07 ماي 2012 .

وخلصت هذه المداخلة إلى أن آليات المحاسبة تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الاجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في المنشأة حيث أن النتيجة النهائية لتلك الآليات المحاسبية تكمن في انتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الاطراف ذات العلاقة بالمنشأة.

3- دراسة لـ "بن عيسى ريم" تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء" مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

هدفت هذه الدراسة الى البحث عن أثر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة من خلال إبرازها لأهمية حوكمة المؤسسات وإلزامية تطبيقها في الجزائر.

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى وجود علاقة ارتباط موجبة بين معدل العائد على الأصول وعدل العائد على المبيعات ومعدل العائد على حقوق الملكية وبين آليات حوكمة المؤسسات الداخلية، كما توصلت إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على المبيعات ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة وبين آليات الحوكمة المؤسسات الداخلية كمتغيرات مستقلة.

• أما دراستنا فتختلف عن الدراسات السابقة في: تقييم الأداء المالي للمؤسسة وربطه بمبادئ حوكمة الشركات من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية-وحدة السوق-2020-2021.

تاسعا: صعوبات الدراسة

وعند القيام بإنجاز الدراسة كانت هناك صعوبات وعوائق لم تسمح لنا بالحصول على المعلومات الكافية واللازمة لإثراء البحث نظرا لأن الدراسة الميدانية كانت في وحدة من وحدات الفرعية (وحدة السوق) بينما الشركة الام مقرها بولاية سطيف حيث تتواجد الإدارة المركزية التي يمكنها تقديم الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بموضوع الدراسة ومن جهة أخرى عدم إدراك أغلب مسيري وموظفي المؤسسة بموضوع الحوكمة ولحدائثة المصطلح.

عاشرا: هيكل الدراسة:

لتجسيد موضوع الدراسة والوصول الى النتائج المنتظرة تم اعتماد خطة تتضمن فصلين نظري وتطبيقي، الفصل الأول المتمثل في الإطار النظري لحوكمة الشركات والأداء المالي مقسم إلى ثلاث مباحث، تعرض الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات والأداء المالي والعلاقة بينهما، أما الفصل الثاني فخصص للجانب التطبيقي لموضوع الدراسة حيث تم التطرق لنظرة عامة عن المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية -وحدة السوق- محل الدراسة وتقييم أدائها المالي بواسطة النسب المالية ومدى تطبيقها لمبادئ حوكمة الشركات.

الفصل الأول

تمهيد:

حظي مفهوم حوكمة الشركات بأهمية كبيرة خلال السنوات الماضية، وذلك لما له من تأثير على العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث يهدف إلى تحقيق مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل، وما زاد من الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الانهيارات المفاجئة لعدد من الشركات العالمية. حيث ارتبط مفهوم الحوكمة ارتباطاً وثيقاً بالأزمات المالية والاقتصادية، التي كشفت أن عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة بالشكل المطلوب قد زاد من حدتها وهز ثقة المستثمرين وجميع أصحاب المصلحة بالأنظمة الرقابية والمحاسبية على أداء الشركات. لذا لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها في أقل تقدير، ازداد الاهتمام بصياغة مفهوم حوكمة الشركات، ووضع مجموعة من الآليات تجعل الحوكمة تكتسب دوراً فعالاً في الشركات.

ولإظهار الموضوع بشكل أوضح تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية كالتالي:

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي الأداء المالي

المبحث الثالث: العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات أحد أهمّ المواضيع الحديثة في المجال المالي والمحاسبي، ونظرًا لما تمثله الشركات من عنصر أساسي لتنمية الاقتصاد الوطني وجب تميمتها والحفاظ عليها من الانهيار انطلاقًا من ضمان مصالح وأهداف كلّ الأطراف المتعاملة فيها ومعها.

من خلال هذا المبحث سيتمّ التطرق إلى حوكمة الشركات من حيث المفهوم، النشأة، نظامها وأهمّ محدّداتها.

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات وأهمّ الأطراف المعنية بها

من خلال هذا المطلب، سيتمّ عرض نشأة حوكمة الشركات، مفهومها، خصائصها، إضافة إلى الأطراف المعنية بتطبيقها.

1. نشأة حوكمة الشركات

تشير الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات أنّ الاقتصاديين Berle و Means كانا من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة في نظرية الوكالة، وذلك في عام 1932، حيث اعتبرا آليات حوكمة الشركات كغيلة بسدّ الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضرّ بالشركة وبالصناعة ككلّ. وفي عام 1937 نشر Ronald Coase أول مقال يبيّن فيه طريقة التوفيق بين الملاك والمسيرين للشركة، وكذلك تطرّق كلّ من Jensen and Meckling في عام 1976، إلى مشكلة الوكالة والتي تقوم على أساس أنّ المساهمين في الشركات يوكّلون مهمّة إدارة الشركة إلى مجلس إدارة يتمّ انتخابه والذي بدوره يكون مسؤولاً عن الإدارة التنفيذية للشركة على افتراض أنّ مجلس الإدارة سيعمل كلّ جهده لتنفيذ أهداف المساهمين ولكنّ الواقع أشار أنّه ليس بالضرورة تطابق أهداف المساهمين وأهداف الشركة، وبالتالي تبرز تضارب أو تعارض المصالح، حيث قد تكون أهداف إدارة الشركة ومصالحها تتمثّل في تحقيق عوائد قصيرة الأجل على استثمارات الشركة بسبب ارتباط المنافع والمزايا التي يحصلون عليها بالأرباح المتحققة الأمر الذي لا يتماشى بالضرورة مع مصالح وأهداف المساهمين والمستثمرين الذين يرغبون في تحقيق نموّ طويل الأمد للشركة، هذا بالإضافة إلى المشاكل التي صاحبت ضعف الشفافية والإفصاح وفي بعض الحالات الفساد الإداري والمالي تحديداً لدى الإدارة التنفيذية العليا، ومن هنا برزت أهميّة حوكمة الشركات في كونها توضّح العلاقة التي تُدار بها هذه الشركات وتوفّر للمساهمين والمستثمرين وأصحاب العلاقة الآلية اللازمة لمعرفة ومتابعة كيفية إدارة الشركة من قبل الإدارة التنفيذية من خلال الإفصاح والشفافية والوضوح التام في جميع ما يخصّ الشركة من تعاملات وعلاقات¹.

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شيخان، "الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى

وتزايد الاهتمام كثيرًا في حوكمة الشركات في نهاية العقد الماضي في الدول المتقدمة، وخصوصًا في ظلّ الأزمات المالية الاقتصادية كالأزمة التي عصفت بأسواق المال الأمريكية نهاية الثمانينات وأزمة الدول الآسيوية في عام 1997 والأزمة المالية الأخيرة التي حدثت في عام 2008 التي أدت إلى انهيار شركات ومؤسسات مالية عملاقة، وعملت الجهات الرقابية في الدول المتقدمة على تعزيز حوكمة الشركات، وأصدرت مجموعة من القوانين والتقارير المهمة التي أثرت بشكل فاعل في تركيبة الإطار الرقابي والتنظيمي الذي يحكم عمل أسواق المال والشركات المساهمة العامة مثل Cadbury Report والذي صدر في عام 1992 في المملكة المتحدة ليؤكد أهمية الحوكمة في زيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها وشمل التقرير مجموعة من المبادئ تتعلق بمجلس الإدارة والإبلاغ المالي، وفي عام 2002 تم إصدار قانون (Sarbaney-Oxely) في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يركّز على دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارات الشركات، وقد عرض قباجة وآخرون، عام 2008 سردًا تاريخيًا مفصلاً حول نشأة الحوكمة وتطورها في الدول المتقدمة والنامية.

وفي نهاية التسعينات القرن الماضي ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية التي لحقت بدول جنوب شرق آسيا وانهيار بعض الشركات الأمريكية العملاقة تداعت المؤسسات والمنظمات الدولية ذات العلاقة إلى متابعة ودراسة ممارسات الحوكمة على مستوى الدول، ومن هذه المؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والتي عملت على إصدار مجموعة من المبادئ الإرشادية لحوكمة الشركات في عام 1999 وذلك بعد إعلان الدول الصناعية السبع G7 في عام 1998 بالاتجاه حول التركيز على الحوكمة والحوافز الممنوحة للإدارة، وعملت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على مراجعة وتعديل هذه المبادئ في عام 2004 والتي أصبحت بعد ذلك الأساس الذي تبنته غالبية الدول في إعداد مدونة قواعد حوكمة الشركات الخاصة بها¹.

2. مفهوم حوكمة المؤسسات

إنّ كلمة الحوكمة متعدّدة المفاهيم والدلالات، لذا سنحاول الوقوف على مفهومها اللغوي والاصطلاحي.

أولاً : المفهوم اللغوي

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثاً في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النّحت في اللّغة، فهو لفظ مستمدّ من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكلّ ما تعني هذه الكلمة من معاني².

¹ جميل أحمد، سفير محمّد، "تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح"، بطاقة مشاركة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، 06-07، ماي 2012، ص4.

² محمّد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008، ص3.

ثانياً : مفهوم حوكمة الشركات اصطلاحاً

تجدر الإشارة إلى أنه وعلى المستوى العالمي، لا يوجد تعريفاً موحدًا متفقًا عليه وكافي بذاته وذلك بسبب أن هذا المفهوم مرتبط بجوانب وأبعاد عديدة اقتصادية، مالية، اجتماعية... الخ ونظرًا لتزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، ومن بين هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي عرفت حوكمة الشركات على أنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"¹.

كما عرّفها معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنها "عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح، لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر الشركة، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وحفظ قيم الشركة"².

أما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فتعرّف حوكمة الشركات على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.

كما تتوفر مجموعة أخرى من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم، إذ أن هناك من يعتبر حوكمة الشركات على أنها "مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة". أو تمثل العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين، وإدارة الشركة كما يمكن أن نضيف لهم أيضًا مراجعي الحسابات الذين يقومون بالمصادقة على التقارير السنوية، والسلطات الرقابية". وهناك من يعتبر أنها تقوية وتعزيز مبادئ الاستقامة والإنصاف والنزاهة والمساءلة، وأخلاقيات العمل الأفضل"³.

ومن خلال ما سبق من التعاريف، يمكننا تعريف حوكمة الشركات بأنها القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين الأطراف ذات علاقة بالشركة سواء من داخلها أو خارجها بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد، وذلك عن طريق الحدّ من سيطرة الإدارة وإعطاء سلطات أوسع للفئات الأخرى خاصة للمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

¹ بلال خلف السكارنه، "أخلاقيات الأعمال"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص319.

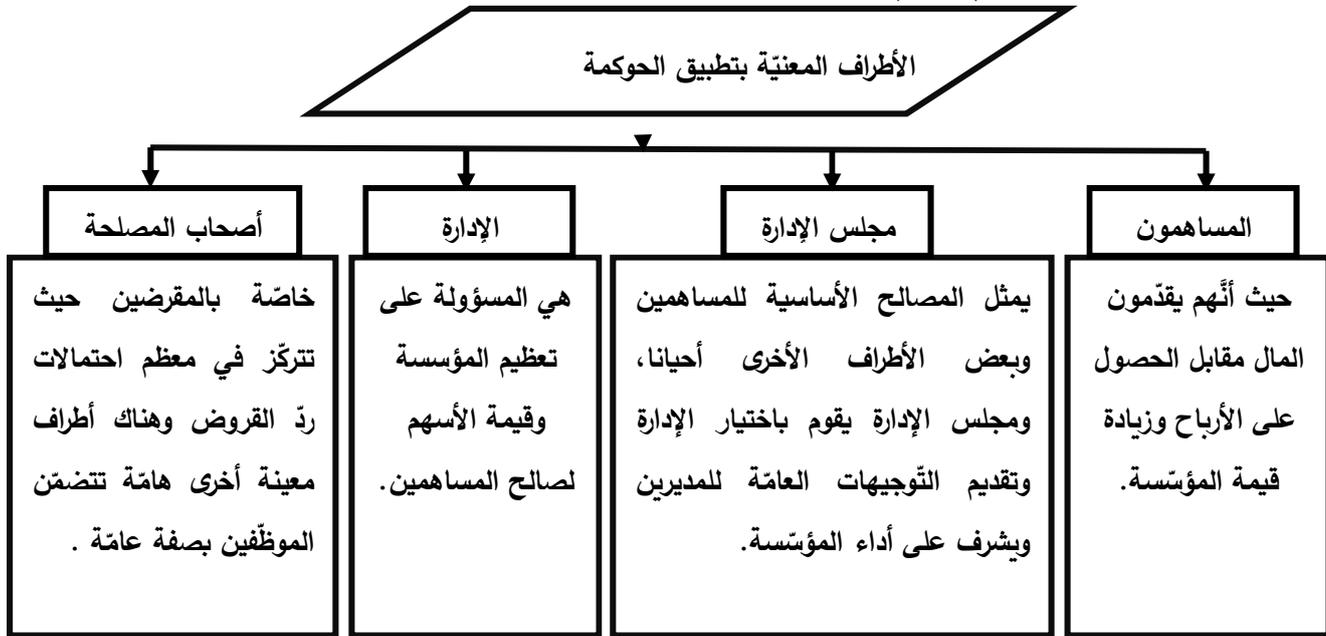
² مصطفى يوسف كافي، "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص206.

³ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص17.

3. الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات

يجب ملاحظة أنّ هناك أربعة أطراف رئيسية وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات، وتحدّد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، والشكل يوضّح هذه الأطراف¹.

الشكل (1-1) : الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات.



المصدر : فاتح غلاب، تطوّر دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة المؤسسات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة (دراسة لبعض المؤسسات الصناعية)، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص : العلوم الاقتصادية، فرع إدارة وأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف،

وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل، وهم من لهم الحقّ في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، ويحقّ للمساهمين على جميع التعديلات الأساسية في المؤسسات وكذلك تسجيل الأسهم بأسمائهم فور شرائها، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين².

¹ محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين"، مرجع سابق، ص 16.

² ماجد إسماعيل أبو حمام، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة الجامعة الإسلامية، غزة 2009، ص 20.

- ب. مجلس الإدارة (board of directors) : نظريًا مجلس الإدارة يتم انتخابه أو اختياره بمعرفة الملاك لكي يمثلهم ويتبنى مصالحهم، وبدراسة مشاكل مجلس الإدارة نجد منها مشاكل يسببها حق التصويت ومشاكل أخرى مثل تشكيل أو تكوين مجلس الإدارة والسيطرة على عملية اختيار أو انتخاب أعضائه¹.
- ت. الإدارة (Management) : وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح للمؤسسة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين².
- ث. أصحاب المصالح (Stockholders): وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أنّ هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة المؤسسة، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة المؤسسة على الاستمرار³.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

الحوكمة الشركات أهمية كبيرة وجملة من الأهداف التي شجعت المجتمع الدولي على الاهتمام بمختلف جوانبها والسعي لتحقيقها، وذلك من خلال العمل على تطبيق مبادئها.

1. أهمية حوكمة الشركات

حظيت حوكمة الشركات بالعديد من الاهتمام في الآونة الأخيرة نتيجة لعدد من حالات الفشل الإداري منيت بها العديد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة ودول شرق آسيا على سبيل المثال. ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الفشل الإداري، تبين أنّ انعدام أسلوب حوكمة الإدارة يمكن للقائمين من الداخل سواء كانوا مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين العموميين من تفضيل مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين مثل الموظفين والموردين وعموم الجمهور⁴.

¹ زرزار العياشي، مداخلة بعنوان : "أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات"، الملتقى الدولي الثامن: الحوكمة المحاسبية المؤسسية واقع رهانات وآفاق، 07-08 ديسمبر 2010 جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي.

² عدنان بن حيدر بن درويش، "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، اتحاد المصارف العربية، الإسكندرية، 2007، ص86.

³ محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين"، مرجع سابق، ص21.

⁴ محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية الإسكندرية 2005 ص312.

- كما حدّد بعض الباحثين أهميّة حوكمة الشركات من وجهة النّظر المحاسبية بما يأتي¹:
- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السّماح بوجوده أو عودته مرّة أخرى.
 - تحقيق ضمان النزاهة والحياديّة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة ابتداءً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتّى أدنى مستوى للعاملين فيها.
 - تحقيق قدر كافٍ من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
 - ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأيّة ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.
 - تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها أيضًا، وحماية أصول الشركة وكذلك حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة والتأكد على الشفافية كلّ ذلك من شأنه أن يقي الشركة والعاملين فيها من التلاعب والغشّ والفساد الإداري والأزمات والإفلاس².
 - إنّ تحسين أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها، وكذا تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها، كلّ ذلك من شأنه أن يقوّي قدرات الشركة التنافسية وكذلك قدراتها على جذب الاستثمارات والنمو.

2. أهداف حوكمة الشركات

يهدف مفهوم حوكمة الشركات إلى تحقيق مجموعة من القواعد، هذه الأخيرة تهدف إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنيّة واحترام الصّوابط والسياسات المرسومة، ويمكن ذكر أهم هذه الأهداف في النقاط الآتية³:

- العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحقّ المساءلة بما يسمح لكلّ ذي مصلحة مراجعة الإدارة، حيث أنّ الحوكمة تقف في مواجهة الفساد.

¹ زياد هاشم السّقا، "دور النشر الإلكتروني للقوائم المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات"، المؤتمر الدولي الأول : المحاسبة والمراجعة في ظلّ بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية جامعة المسيلة، 04-05 ديسمبر 2012، ص06.

² عدنان بن حيدر بن درويش، "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، مرجع سبق ذكره، ص32.

³ بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل الوكالة"، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظّمات الحديثة، كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة، الجامعة المستنصرية العراق، 2010، ص13.

- حماية حقوق المساهمين بصفة عامّة وتعظيم عائدهم، وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية.
- منع المتاجرة بالسلطة في الشركة، وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة.
- الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- تحسين الإدارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء.
- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية وزيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية.
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاققتصاد ودرء حدوث انهيارات بالشركات أو أسواق المال والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي¹.

المطلب الثالث : مبادئ واليات حوكمة الشركات

1- مبادئ الحوكمة

لحوكمة الشركات مبادئ تقوم عليها، أهمّ هذه المبادئ هي تلك التي تمّ إصدارها من طرف منظمة التعاون والتنمية عام 1999، تحت عنوان مبادئ حوكمة الشركات، حيث تعدّ هذه المبادئ بمثابة مرجعيّات للاستعانة والاسترشاد بها ولكنها ليست المبادئ الوحيدة، ففي سنة 2004 توصلت المنظمة إلى صيغة جديدة للمبادئ الخاصّة بحوكمة الشركات بهدف دعم الثقة في سوق رأس المال، وتتمثل هذه المبادئ في:

1-1 ضمان وجود إطار فعال للحوكمة :

ينصّ على الآتي : ينبغي أن يشجّع إطار حوكمة المؤسسات على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدّد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، لكي يتمّ ضمان وضع إطار فعال لحوكمة المؤسسات، فإنّ من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصّة، وعادة ما يضمّ إطار حوكمة المؤسسات عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي، والتزامات اختيارية، وممارسات الأعمال التي هي

¹ نعيمة يحيوي، حكيمة بوسلمة، "دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات"، المؤتمر الدولي الأول : المحاسبة والمراجعة في ظلّ بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 04-05 ديسمبر 2012، ص15.

نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها، وتقاليدها، ومن ثم فإنّ المزيج المرغوب بين التشريع والتنظيم الذاتي والمعايير الاختيارية.... الخ¹

ومع تراكم الخبرات الجديدة وتغير ظروف الأعمال قد يتطلّب الأمر تعديل مضمون وهيكل الإطار، ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات، هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها في عين الاعتبار وهي:

أ. ينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة المؤسسات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.
ب. ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة المؤسسات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.

2-1 حقوق المساهمين : ينص هذا المبدأ على ضرورة أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، والمتمثلة في²:

• **حقوق المساهمين الأساسية التي تضم:**

- ✓ طرق مضمونة لتسجيل الملكية.
- ✓ نقل وتحويل ملكية الأسهم.
- ✓ الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
- ✓ المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
- ✓ المشاركة في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
- ✓ الحق في الحصول على نصيب من أرباح الشركة.
- حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة وإعلامهم بشكل كافي عن القرارات المتعلقة بالتغييرات الأساسية في الشركة.
- حق المساهمين في المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وإعلامهم بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية.
- وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكّن بعض المساهمين من ممارسة درجة من السيطرة والرقابة والتي تؤثر على سياسة الشركة بما يتناسب مع نسبة مساهمتهم.

¹ إبراهيم سداحمد، "حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال"، الدار الجامعية الإسكندرية الطبعة الأولى،

2010، ص160

² محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين"، مرجع سبق ذكره، ص55/56.

• ينبغي أن يأخذ المساهمون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت والتي تركز على:

- ✓ على المؤسس الذي يعمل في المجالات المالية أو الائتمانية أن يفصح عن أسلوبه في التعامل تضارب المصالح الذي قد يؤثر على ممارسة الحقوق الرئيسية للملكية الخاصة باستثماراته.
- ✓ توفير لجميع المساهمين، بما في ذلك المؤسسون الفرصة لتبادل الاستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال.
- ✓ ينبغي السماح للمساهمين بمن فيهم المستثمرين المؤسسين، أن يتشاوروا مع بعضهم فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين¹.

3-1 المعاملة المتساوية للمساهمين: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات، تحقيق المساواة وتحقيق المعاملة العادلة بين كافة المساهمين سواء كبار المساهمين أو صغار المساهمين (حقوق الأقلية)، وكذلك المساواة بين المساهمين المحليين والمساهمين الأجانب.

فضلاً عن توفير الحماية للمستثمرين دون تمييز ضد مخاطر استخدام البعض لمعلومات داخلية غير متاحة لباقي المساهمين، إلى جانب حقهم في الاطلاع على العقود أو الأعمال التي تبرم بين الشركة وأي من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين بصفته الشخصية أو نيابة عن طرف ثالث².

4-1 مشاركة أصحاب المصالح: يقصد بأصحاب المصالح كل من حملة الأسهم، وحملة السندات والبنوك وغيرهم من المقرضين والموظفين والعمال وأعضاء الإدارة والعملاء والموردين والمجتمع ككل. ومن المفترض أن تكون حقوق هؤلاء منصوص عليها في القانون، ومن ثم لا يتبقى إلا أن تتيح لهم قواعد حوكمة الشركات الفرصة في الحصول على تعويضات في حالة انتهاك تلك الحقوق، وإن كان من الأفضل أن يشاركوا بشكل أو بآخر في صياغة تلك القواعد، كما ينبغي كذلك أن تتطوي تلك القواعد على ما يشجع على إتاحة الفرصة للعاملين أو ممثليهم للاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتنبية عن الممارسات غير الأخلاقية أو غير قانونية أو غير مناسبة، مع عدم تعرضهم للعقاب من جراء ذلك³.

5-1 الإفصاح والشفافية: لم تقلل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات في الاهتمام بعرض الإفصاح والشفافية في النسخة الحديثة عما ورد بنسخة المبادئ الأولى عام 1999، حيث اهتمت المبادئ

¹ زياد عبد الحليم الذبيبة، نضال محمود الرمحي، عمر عيد الجعدي، "نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص 195.

² عدنان بن حيدر بن درويش، "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ بلال خلف السكارنه، "أخلاقيات الأعمال"، مرجع سبق ذكره، ص 357.

بضمان توافر الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب، واهتمت بمسؤولية المراجع الداخلي والخارجي عن المعلومات المفصّل عنها¹، فنصّت مبادئ المنظّمة لعام 2004 مبدأ الإفصاح والشفافية. وقد أشارت في ذلك إلى أنّه²:

- ينبغي الإفصاح بكلّ ما يتعلّق بالموقف المالي للمؤسسة، الأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة.
- ينبغي الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.
- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

6-1 مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار الحوكمة في الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعّالة للإدارة التّفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن تلك الممارسات مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين³، ويندرج تحت هذا البند العناصر التّالية⁴:

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
- يتعيّن أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الرّئيسية من بينها:
 - ✓ مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التّنفيد وأداء الشركة.
 - ✓ اختيار المسؤولين التّنفذيّين الرّئيسيين وتقدير المرتبات ومتابعة خطط التّناوب الوظيفي.
 - ✓ متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنّسبة للإدارة التّفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ومن بين تلك الصّور إساءة استخدام أصول الشركة.
 - ✓ ضمان سلامة التّقارير المحاسبية والمالية للشركة ومن متطلّبات ذلك وجود مراجع مستقل.
 - ✓ الإشراف على عمليات الإفصاح والاتّصالات.

¹ أحمد علي خضر، "حوكمة الشركات"، الطّبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 126/125.

² نجوى بن عويّدة، "دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسة المستدامة"، مذكرة مقّمة كجزء من متطلّبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، كآية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، 2011-2013، ص 11.

³ بلال خلف السكارنه، "أخلاقيات الأعمال"، مرجع سبق ذكره، ص 313.

⁴ عدنان بن حيدر بن درويش، "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، مرجع سبق ذكره، ص 44/43.

2-اليات حوكمة الشركات.

تتمثل اليات حوكمة المؤسسات في الطرق و الأساليب التي تستخدم في معالجة المشاكل التي تنشأ بين الإدارة و الملاك عموما وبين الأغلبية والأقلية من حملة الأسهم، وتصنف اليات الحوكمة الي اليات داخلية وأخرى خارجية، فالاليات الداخلية تطبق داخل المؤسسة اما الخارجية فتطبق من خارج المؤسسة.

2-1 الاليات الداخلية:

تتمثل الاليات الداخلية في:

أ- **المراجعة الداخلية** : تستخدم المراجعة الداخلية لقياس الانحراف بين الأداء الفعلي في المؤسسة و الفروض

الممثلة للمعايير المرتبطة بسير النشا و التي يجب ان تكون محددة بشكل جيد للتأكد من عملية القياس و

يرفعها معهد المراجعة الداخلية علي أنها: تأكيد مستقل و موضوعي و نشاط استشاري مصمم لاضافة

القيمة و لتحسين العمليات التشغيلية للمؤسسة، ويساعد في تحقيق أهدافها باستخدام أسلوب منتظم ومنضبط

لتقييم فاعلية إدارة المخاطر، والرقابة و عمليات الحوكمة.¹

من خلال هذا التعريف نرى ان المراجعة الداخلية تقوم بمساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها

وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية و العمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من اجل غدارة المخاطر و الرقابة

عليها في عملية الحوكمة من خلال تقييم و تحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية وكذلك تحقيق

الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

ب-لجان المراجعة:

أكدت معظم الدراسات و التقارير الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدة

الاقتصادية التي تسعى ال تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل

الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان

وجود التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف علي عمليات

المراجعة الداخلية و الخارجية والتصدي لضغوطات و تدخلات الإدارة على عملية.²

¹ فيصل محمود الشواورة، "قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد في الشركات المساهمة العامة الأردنية ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية"، العدد 2، 2099، ص: 135

² السعيد خلف، "دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات"، مذكرة التخرج ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير بجامعة ورقلة ، 2012 ، ص:46

وهناك عدة مبررات لإنشاء لجنة مراجعة داخل المؤسسة وهي كالاتي: مواعيد تقديم التقارير المالية، وهو ما يستلزم قدرا كبيرا من الوقت و الجهد، ضخامة مجلس الإدارة وعدم التجانس بين مجموعة الأعضاء بما يتناسب مع عملية المراجعة المليئة بالتفاصيل و الخاصة باستعراض القوائم المالية للمؤسسة، الاشراف الفعال على عملية إعداد التقارير المالية ، خاصة في المؤسسات الضخمة، والذي يتطلب قدرا كبيرا من الخو الممارسة المحاسبية، ويجب أن تتحلى لجنة المراجعة بالموصفات التالية: الاستقلالية و الحياد و تمتع الأعضاء بالاستقلال عن الإدارة للوصول الى الموضوعية في تحليل القوائم المالية.

2-2 اللآليات الخارجية

تتمثل الاليات الخارجية في مايلي¹:

أ- المدقق الخارجي :

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصادقية على جميع المعلومات وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى مصادقية وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده والمرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهرى وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك و إدارة الوحدة الاقتصادية ، كما يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة جميع الانحرافات في الوحدات الاقتصادية، وهذا ما يؤهله إلى أن يكون ألية خارجية بالنسبة للمنشأة لتطبيق حوكمة الشركات .

ب-التنظيمات المهنية :

تؤدي التنظيمات المهنية العاملة في مجال المحاسبية والمراجعة دورا هاما في تطبيق حوكمة الشركات حيث أن العناية بهذا الموضوع نتج عنه مجموعة من الجهود و التنظيمات التي اتخذتها العديد من الدول و التنظيمات المهنية ، وهذه التنظيمات هي عبارة عن أدوات تستخدم من خارج المؤسسة كألية خارجية من اليات الحوكمة.

¹ فريد كورتل، "حوكمة الشركات منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي" مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الأول بكلية الاقتصاد بجامعة دمشق ، أيار 15 -16 أكتوبر 2008

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المالي

يعدُّ الأداء مفهومًا جوهريًا وهامًا بالنسبة لمنظّمات الأعمال بشكل عامٍ، وهو يمثّل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، ويحظى الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين لأنّ الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار. ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على مصطلح الأداء المالي انطلاقًا من تحديد الإطار المفاهيمي له ومرورًا بعرض العوامل المؤثرة به ووصولًا إلى مداخله.

المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركّز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبّر الأداء المالي عن أداء الشركات، حيث أنّه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم¹.

يعدُّ الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بمثابة المجال المحدّد لنجاحها، فهو يُستخدم كمنهج أساسي ليس في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة فقط بل يتعدّها إلى الأهداف العامّة والاستراتيجية². هناك من يُلقي بتركيزه على الأهداف فيعرّفه بأنّه "انعكاس لقدرة وقابلية الشركة على تحقيق أهدافها" هذا التعريف يعدُّ تعريف موسع أي أنّه يربط الأداء المالي بالأهداف العامّة للمؤسسة، وهناك من يعرّفه بدلالة النتيجة بغض النظر عن الوسائل المستخدمة ويعرّفه بأنّه "يعني النتيجة النهائيّة لنشاط المؤسسة"³.

مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، وعلى هذا الأساس فإنّ تشخيص الأداء المالي يتمّ بمعايينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح⁴. أيضًا يرى البعض الآخر بأنّ الأداء المالي يعبّر عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في الاستخدام القصير وطويل الأمد من أجل تشكيل ثروة¹.

¹ محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار حامد، الأردن، 2010، ص 45.

² وائل محمّد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، "أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن"، دار وائل عمان 2009، ص 43/42.

³ ناظم حسن عبد السيّد، "محاسبة الجودة مدخل تحليبي"، دار الثقافة، عمان، 2009، ص 131.

⁴ داندن عبد الغني، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006، ص 42/41.

يتيح الأداء المالي المتفوق للمؤسسة الموارد المالية اللازمة والملائمة لاستغلال الفرص الملائمة للاستثمار أيضاً يساعد على تلبية رغبات المستثمرون والمساهمون وتحقيق أهدافهم².

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.
- تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدر الشركات في الوفاء بالالتزامات أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثمارها والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات³.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الخارجي.

أولاً : العوامل الداخلية

تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي في النقاط التالية⁴:
 أ. الهيكل التنظيمي : يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء المالي من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها.

¹ دادن عبد الغني، كسائي محمد الأمين، "الأداء المالي من منظور المحكاة المالية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس، 2005، ص304.

² وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، "أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن"، مرجع سابق، ص43.

³ محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، المرجع نفسه، ص48/47.

⁴ محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، المرجع نفسه، ص40.

ب. المناخ التنظيمي : ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة، وإدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي.

ت. التكنولوجيا : يقصد بالتكنولوجيا تلك الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا التحسين المستمر ... الخ.

ث. حجم المؤسسة : قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الأداء المالي بشكل سلبي، فكلما كبر حجم المؤسسة يشكّل عائقًا للأداء المالي، لأنّ في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدًا وتشابكًا، وقد يؤثر إيجابًا من ناحية أنّ كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين ممّا يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

ثانيًا : العوامل الخارجية

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أيّ التي تخرج عن نطاق تحكّمه كالأوضاع الاقتصادية العامّة والسياسات والاقتصادية... الخ، وعمومًا تتمثل أهمّ العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في¹ :

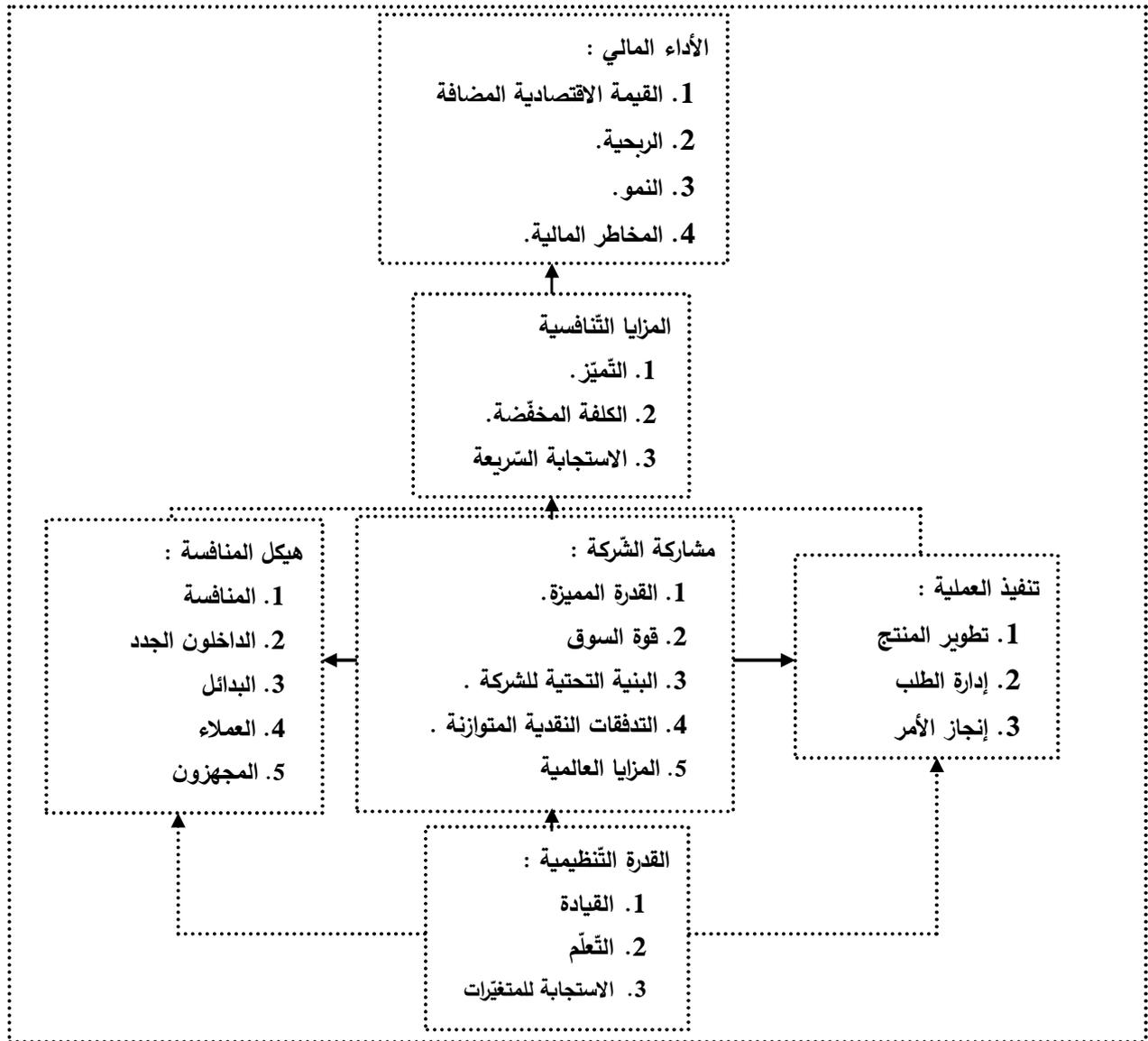
أ. السوق : يؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانونية، العرض والطلب فإن تميّز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإنّ ذلك سيؤثر إيجابيًا على الأداء المالي، أمّا في الحالة العكسية فسلاحظ تراجع في الأداء المالي.

ب. المنافسة : تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فبإزائها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات.

ت. الأوضاع الاقتصادية : إنّ الأوضاع الاقتصادية العامّة قد تؤثر في الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس فنجدها مثلًا في الأزمات الاقتصادية أو حالات التضخم.

¹ ناظم حسن عبد السيد، "محاسبة الجودة" مدخل تحليلي، مرجع سابق، ص 136/138.

الشكل (1-2) : العوامل المؤثرة في الأداء المالي.



المصدر : ناظم حسن عبد السيد "محاسبة الجودة مدخل تحليبي، دار الثقافة"، عمان، 2009، ص 137.

من الشكل السابق نلاحظ أنّ الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يحتلّ الصدارة أمام مجموع المتغيرات

الأخرى للمؤسسة، حيث تساهم هذه الأخيرة في دعم وتعزيز الأداء المالي نحو التميّز.

المبحث الثالث: العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتقييم الأداء المالي

إنّ استخدام النّسب والمؤشّرات المالية لأغراض قياس وتقييم أداء منظمات الأعمال قد أصبح من الأمور الواسعة الانتشار إلى درجة يمكن معها القول بأنّه قد لا يتصوّر أن يتمّ تحليل أيّ بيانات عن أداء المنظمات ومراكزها المالية بدون استخدام النّسب والمؤشّرات المالية بصورة أو بأخرى، لهذا سوف نتطرّق في هذا المبحث إلى أنواع مؤشّرات التوازن المالي والنّسب المالية وتأثير مؤشّرات التحليل المالي على مبادئ حوكمة الشركات.

المطلب الأول : مؤشّرات التوازن المالي

هناك عدّة مؤشّرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها :

1. رأس المال العامل (الصافي أو الدائم)

يعتبر رأس المال العامل من المؤشّرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمن المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والتمتّلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، كتوقّف حركة بعض المخزونات، أو تعرّس تحصيل بعض الحقوق فتتحوّل إلى أصول ثابتة، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالاً دائمة لتغطيتها وبالتالي تكون قد أجرت ملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، إنّ احتياط المؤسسة برأس مال عامل لا يخلو من تكلفة، فالأموال الدائمة مرتفعة التكلفة، فإذا كانت هذه الأموال أموالاً خاصة فإنّ أصحابها من المساهمين ينتظرون مقابلاً عن توظيف أموالهم ويتمثّل في الربح وإذا كانت قروضا طويلة الأجل فأصحابها ينتظرون مقابل ذلك فائدة، وأنّ لجوء المؤسسة إلى الأموال الدائمة يكون في العادة لاقتناء استثمارات منتجة وليس لمقابلة أصول جامدة، وعليه فيجب على المؤسسة الاحتفاظ بأدنى رأس مال عامل يوفّق بين عامل التكلفة وعامل الخطر.

ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين¹ :

في الأجل الطويل:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

في الأجل القصير:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

¹ مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص31/32.

2. احتياجات رأس المال العامل

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصيح الديون قصيرة الأجل ما لم يكن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المديرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات.

تحسب احتياجات رأس المال بالعلاقة التالية¹ :

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة)

(الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

3. الخزينة

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو لدائنيها.

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم، يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال وأن تسرع المديرين في الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء، يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، فالمؤسسات في السوق تتنافس على كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع بينما نقصان قيمة الخزينة، معدمة أو ما دون الصفر معناه إن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل استبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتياط للوفاء بالديون المستحقة، قد ينتج عن هذا تبعات سلبية.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات.

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

4. التمويل الذاتي والتدفق النقدي

أولاً : التمويل الذاتي

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، ويعتبر هذا التمويل دليلاً أساسياً على قدرة المؤسسة ماليًا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها

¹ مبارك لسوس، "التسيير المالي"، المرجع نفسه، ص33/35.

كما يعتبر كميّار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التّعامل ماليًا مع المؤسسة التي ترغب في الحصول على قروض أن لا يقل التّمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيه عن نسبة معينة.

يتكوّن التّمويل الذاتي من الأرباح غير الموزّعة والاهتلاكات السنوية للأصول ومؤونات الخسائر الأعباء طويلة الأجل، فالأرباح غير الموزّعة على المساهمين أصبح للمسيّرين حرّية التّصرف فيها، والاهتلاكات السنوية تمثّل ما خصص من قيم مالية لتجديد الأصول الإنتاجية وهي تختلف عن باقي الأعباء التي طرحت للوصول إلى النتيجة في كونها خروجًا غير حقيقي وإنّما تخصيصًا داخليًا، أمّا مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل فتمثّل تخصيصًا لقيم مالية عندما يوجد شكّ في دفع مصاريف في الأجل الطويل، خلال فترة انتظار تحقّق هذه المصاريف تستطيع المؤسسة توظيف هذه المؤونة كمورد مالي طويل الأجل، فبالإضافة إلى استخدام التّمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية، يعتبر أيضا التّمويل الذاتي ملاذا للمؤسسة عند عدم كفاية رأس المال العامل.

يحسب التّمويل الذاتي بإحدى العلاقتين التّاليتين¹:

إجمالي التّمويل الذاتي = النتيجة الصّافية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

صافي التّمويل الذاتي = النتيجة غير الموزّعة + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

ثانيًا : التّدقّق النقدي

هناك من المؤسسات من تفضّل التّدقّق النقدي على التّمويل الذاتي ويعتبر الإمام بالتّدقّق النقدي في المؤسسة أمرًا ضروريًا لأنّ اتّخاذ قرار الإنفاق المستقبلي يقوم على أساس التّدقّقات النقدية وليس على أساس الربح المحاسبي عند الرغبة في توسيع الأصول الإنتاجية أو زيادة نشاط المؤسسة، فالتّدقّقات والإيرادات تحدّد بالقيم التي حصلت أو دفعت فعلاً، مع ربط هذه القيم بالفترة التي تمّ فيها التّحصيل أو السّداد، ولا تحدّد الإيرادات أو التّدقّقات هنا بالمفهوم المحاسبي، ويتبع مبدأ الاستحقاق أو التّسديد فكلّ إيراد أو كلّ نفقة مرتبطة بالفترة التي تستحق أو تخصم فيها، فقد يسجّل إيراد أو نفقة ضمن السّجلات المحاسبية دون أن يرافق ذلك تدفق نقدي داخل أو خارج فعلي مثال ذلك، أوراق القبض أو أوراق الدّفع، وحسابات الرّباّن وحسابات الموردين، وكلّ الذّم الأجلة والمصرفات المستحقة.

ويحسب التّدقّق النقدي بإحدى العلاقتين التّاليتين²:

إجمالي التّدقّق النقدي = النتيجة الإجمالية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

صافي التّدقّق النقدي = النتيجة الصّافية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

¹ مبارك لسوس، "التّسيير المالي"، مرجع سابق، ص 36/35.

² مبارك لسوس، "التّسيير المالي"، مرجع سابق، ص 38/36.

5. أنواع رأس المال العامل

لقد أخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة، واستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدّد المفهوم، فسَمّي رأس المال العامل برأس المال العامل الدائم أو الصّافي أمّا بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية:

أولاً : رأس المال العامل الخاص

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكوّنة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثّل في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

ثانياً : رأس المال العامل الأجنبي

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، المتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمّن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، وارتبط دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملاذاً لها في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة.

يكتب رأس المال العامل الأجنبي بالعلاقة التالية¹:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

ثالثاً : رأس المال العامل الإجمالي

يسمى بحجم النشاط الاستغلالي وإن اتّسع هذا النشاط قد ينتج عنه اتّسع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة من مخزونات (قيم استغلال) وحقوق (قيم قابلة للتحقيق وجاهزة)، وتسمى أيضاً بالقيم الدوّارة أو المتحوّلة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها، ويظهر مدلول المقارنة أكثر في المؤسسات التجارية.

ويكتب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة².

¹ مبارك لسوس، "التسيير المالي"، المرجع السابق، ص 38/38.

² مبارك لسوس، "التسيير المالي"، نفس المرجع، ص 39.

المطلب الثاني : النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء الشركات.

أولاً : تعريف النسبة

يقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللاً عندما يكون بشكل منفرد وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى يتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة التي هي محل الدراسة¹.

ثانياً : أنواع النسب المالية

تصنّف النسب الماليّة في خمسة مجاميع رئيسيّة، وكلّ مجموعة تؤشّر أداءاً معيّناً للمؤسسة وهي كالآتي²:

1. النسب الهيكلية : هي مجموعة النسب التي تعيد المحلّل المالي في تشخيص التوازنات المالية للشركة على المدى المتوسط والطويل، ويتمّ من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، وكذا السياسة المنتهجة من طرف الشركة وتشمل :

1.1. نسبة التمويل الدائم : وهي تقيس مدى قدرة الشركة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

✓ إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أنّ الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أو بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر وهذا يدلّ على حالة التوازن.

✓ إذا كانت النسبة أقلّ من الواحد يعني أنّ رأس المال العامل الصافي أقلّ من الصفر وهذا يدلّ على حالة عدم التوازن، لأنّ الأموال الدائمة والتي وجودها تحت تصرف الشركة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة، وبالتالي تكون الشركة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعيّة ليست سليمة.

✓ إذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا معناه أنّ رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وهذا يدلّ على أنّ الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة، وبالتالي لم يبقى هامش والذي يمثّل رأس المال العامل الصافي يستعمل في تمويل دورة الاستغلال.

¹ مبارك لسوس، "التسيير المالي"، المرجع السابق، ص44.

² مبارك لسوس، "التسيير المالي"، مرجع نفسه، ص44/45.

2.1. نسبة التمويل الذاتي : تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة وتعطى نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع}}$$

تعطى نسبة التمويل الذاتي مدى تغطية الشركة لاستثمارها بأموالها الخاصة. ✓ إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فإن رأس مال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقى ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة ويكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد. ✓ إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الشركة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ليس مفيداً للشركة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.

2. نسب المديونية : وهي النسب التي تقيس مدى استقلالية الشركة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها والمتمثلة في:

1.2. نسبة الاستقلالية المالية : لمعرفة مدى استقلالية الشركة مالياً يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم حيث تعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

يجب أن لا تتخفف هذه النسبة عن 0.5%، أي يجب أن لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50% من مجموع الخصوم، وإلا تكون الشركة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشكّلة بأكثر من 50% من الديون.

2.2. نسبة قابلية التسديد : تقيس مدى قابلية الشركة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول وتعطى بالعلاقة التالية¹ :

¹ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 85.

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الخصوم}$$

إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 معنى ذلك أنّ الشركة لها ضمانات لديون الغير، وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.

✓ إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 (طبعًا، منطقيًا أنها أقل من الواحد) معنى ذلك أنّ ديون الشركة تتمثل أكثر من 50% من مجموع أصولها، وبالتالي فإنّ أكثر من 50% من أصول الشركة ممولة بالديون.

3. **نسب السيولة** : ويقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تُمكن الشركة من مواجهة التزاماتها المالية وتجنّب عدم الملاءة الفنيّة ومضمونها أنّ الشركة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة عند نقطة زمنية محدّدة قد يعرّض الشركة إلى مخاطر السيولة، لذلك فإنّ ملاءة الشركة من عدمه يعدّ مقياسًا مناسبًا وحقيقيًا لمخاطر السيولة وتتمثل في¹ :

1.3. **نسبة السيولة العامّة** : وتسمّى سيولة رأس مال العامل وتبيّن هذه الأخيرة مدى قدرة الشركة على تغطية الديون القصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ الاستحقاق وتعطي هذه العلاقة :

$$\text{نسبة السيولة العامّة} = \text{الأصول المتداولة} \div \text{ديون قصيرة الأجل}$$

✓ إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدلّ على أنّ الشركة قادرة على تغطية ديونها ولديها رأسمال عامل موجب.

✓ إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا دليل على أنّ الشركة لديها رأسمال عامل معدوم أي عدم وجود هامش ضمان لقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

✓ إذا كانت النسبة أقلّ من الواحد فهذا يعني أنّ الشركة في حالة سيئة.

2.3. **نسبة السيولة المختصرة (المخفّضة)** : وهي تبيّن مدى كفاءة الشركة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطي بالعلاقة :

$$\text{السيولة المختصرة} = (\text{أصول متداولة} - \text{المخزون}) \div \text{ديون قصيرة}$$

¹ زينة قمري، "واقع استخدام الأساليب الكميّة في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسككدة"، مرجع سبق ذكره، ص11.

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحدّ أدنى و 0.5 كحدّ أقصى فإذا كانت مرتفعة فهذا يدلّ على الحالة الجيدة وإمكانية الدّفع دون صعوبات.

3.3. نسبة السيولة الحالية : تمكّن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرّف الشركة في أيّ وقت بالديون قصيرة الأجل، وتعطى بالعلاقة :

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \text{قيم جاهزة} \div \text{ديون قصيرة}$$

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.2 كحدّ أدنى و 0.3 كحدّ أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمّدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى، وتعطي أكثر مردودية أيّ القيم الجاهزة غطّت كلّ الديون قصيرة الأجل وبقي فائض منها جامد لم يستخدم.

4.3. نسبة سيولة الأصول : تمكّن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول، وتتغيّر هذه النسبة بتغيّر فروع النشاط فنجدها في المؤسسات التجارية غالبًا أكبر من 0.5 وحتى تكون وضعيّة الشركة جيّدة في هذه الحالة يجب أن تكون حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقّق أرباحًا وتعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \text{الأصول المتداولة} \div \text{مجموع الأصول}$$

إنّ ارتفاع هذه النسبة يدلّ على أنّ الشركة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحوّل إلى نقدية في المدى القصير وبالعكس انخفاضها يدلّ على ارتفاع قيمة الاستثمارات ما يعطي للشركة إمكانية تحسين مردودها على المدى الطويل.

4. نسب المردودية : وهي النسب التي تقيس كفاءة وفاعلية إدارة الشركة في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصولها بكفاءة¹، كما أنّها تعبر عن محصّلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها الشركة فيما يتعلّق بالسيولة والدّفع المالي وهي بذلك تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامّة لإدارة الشركة وتتمثّل هذه النسب في² :

1.4. نسبة المردودية المالية : تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصّة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتسمى أيضًا معدّل العائد على الأصول الخاضعة، وتعطى بالعلاقة :

¹ طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، "الإدارة الإستراتيجية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص483.

² زينة قمرى، "واقع استخدام الأساليب الكميّة في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسككدة"، مرجع سبق ذكره، ص13.

$$\text{نسبة المردودية المالية} = (\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100) \div \text{الأموال}$$

كلما زادت هذه النسبة كلما دلّ على وجود تسيير أمثل من طرف الشركة لمواردها المالية وكلما قلت وانعدمت كلما لزم ذلك على الشركة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية للشركة.

2.4. نسبة المردودية الاقتصادية : تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين الشركتين حيث الأرباح التي تحقّقها الشركة من عملياتها يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدّل عائد مناسب على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = (\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100) \div \text{مجموع الأصول}$$

3.4. نسبة المردودية التجارية : تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة، حيث كلّ دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي X دينار من المبيعات وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلّص منها الشركة لأنها تشكّل عبئاً عليها وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = (\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100) \div \text{الأصول الثابتة}$$

ثالثاً: أهمية النسب المالية

تتلخّص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية¹ :

- تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية.
- قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية.
- قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

المطلب الثالث : أثر مبادئ الحوكمة على التحليل المالي

يعتبر الإفصاح والشفافية من الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات، حيث يؤثر ويتأثر كلّ منهما بالآخر فالإفصاح المحاسبي في ظلّ حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية، وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات، وتؤدي إلى حماية حقوق المستثمرين.

¹ محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، مرجع سابق، ص 54/55.

أولاً : الإفصاح المحاسبي

الإفصاح المحاسبي هو عملية عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل وصدق التزاماتها.

ويعدّ الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية الأساسية لأنه من خلاله يتمّ توصيل نتائج العمليات المالية للمنشأة إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، إلّا أنّه على العموم لا يوجد اتّفاق حول مقدار ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها لذا فقد تمّ تصنيف الإفصاح المحاسبي من عدّة زوايا أهمّها¹ :

أ. زاوية درجة الالتزام بالإفصاح

1- إفصاح إجباري : يتمّ بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تُتبع عند إعداد القوائم المالية، وتحدّد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشأة للمستثمرين.

2- إفصاح اختياري : يتمّ عن طريق الإفصاح الدّاتي للمنشأة عن كافة المعلومات للمستثمرين، بدون وجود مطلب قانوني.

ب. زاوية مقدار الإفصاح

1. إفصاح كاف : يعني توفير الحدّ الأدنى من المعلومات في القوائم والتّقارير المالية لمتّخذي القرارات بما يمكنهم من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية.

2. إفصاح عادل : يركّز على تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية بطريقة المساواة وبالتالي ينطوي هذا النوع من الإفصاح على جانب أخلاقي.

3. إفصاح كامل: يعني توفير كافة المعلومات والتّوضيحات في القوائم المالية للأطراف المعنية باتّخاذ القرارات في ظلّ مفهوم الأهميّة النسبية بحيث يمكن إدراك أنّ عدم توفير بعض المعلومات والإيضاحات قد تحدث ضرراً جسيماً بمن يعتمد عليها في اتّخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

¹ بن الطاهر حسين، بوطلاحة محمّد، "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظلّ النظام

المحاسبي المالي"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحدّ من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي

07/09 ماي 2012.

ثانياً : الشفافية المحاسبية

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها نشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي القرارات للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن الأحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دولياً¹.

ثالثاً : أهمية وآلية جودة الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية حيث يعدّ من أهم أدوات تحقيقها ما يلي² :

1. الصحة والسلامة.
 2. توفير مناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة.
 3. جذب اهتمام المستثمرين.
 4. تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في المنشأة.
- كما أنّ العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها ممّا يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام الجمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها وبسوق المال ككل.

رابعاً : أثر الحوكمة على جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي

مع مطلع عام 2010 تبنت الجزائر بشكل عملي نظام محاسبي مالي أساسه المرجعي المعايير المحاسبية الدولية، وبمرور أكثر من ثماني سنوات على بداية تطبيق هذا النظام كان لزاماً علينا إجراء تقييم ولو مبسّط لكيفية تأثير هذا النظام على بعض المفاهيم الحديثة مثل حوكمة الشركات وذلك من خلال محاولة إظهار العلاقة التكاملية بينهما عن طريق دراسة جودة عرض القوائم المالية وفق هذا النظام ويضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصويرياً للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية

¹ بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحدّ من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 07/09 ماي 2012.

² بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، المرجع نفسه، ص10.

المتعارف عليها، حيث أُلزم المؤسسات الخاضعة له إلى احترام جملة من المبادئ والقواعد أهمها احترام مبدأ الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية¹.

وفي إطار تطبيق هذا النظام يجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية مقدمة حسب المعايير المحاسبية الدولية والتي تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائداً في المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، بالإضافة إلى طريقة تقييم كل من عناصر الأصول والخصوم، حيث أهم عامل جديد فيها هو اللجوء إلى القيمة العادلة.

فالغاية من هذا الإصلاح المحاسبي هو الوصول إلى رؤية واضحة ونوعية أحسن للمعلومة المحاسبية تتميز بالقابلية للفهم من خلال المصادقية والشفافية ثم المنفعة للقرار من خلال القابلية للمقارنة والتقييم الارتدادي.

ومن خلال ملاحظة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي نجد مدى مطابقتها لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية مع بعض التغييرات في التسميات، ولكن الجوهر مطابق وعليه فإن جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لن تقل عن جودة القوائم المالية المعدة حسب المعايير المحاسبية الدولية والتي أثبتت جودتها العالية عن طريق التأكد مما يلي²:

- احتواء القوائم المالية لكافة الإفصاحات الواردة بمعايير المحاسبة.
- وقوع الانحراف عن متطلبات المعايير في حالات نادرة جداً مع الإفصاح عن تلك الانحرافات.
- إيضاح الحد الأدنى من مكونات القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات.
- تأصيل المتطلبات العملية لبعض الأمور كالأهمية النسبية والاستمرارية والتبّات وعرض المعلومات المقارنة وأسلوب اختيار السياسات المحاسبية عند عدم توافر المعيار الملائم.
- إلا أنه عند إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي يجب مراعاة جملة من الأمور أهمها :
 - اختلاف البيئة الاقتصادية الجزائرية حيث يستوجب تكييف القوائم مع بيئة الاقتصاد الجزائري الأقل انفتاحاً على الاقتصاد العالمي مقارنة بالدول المتقدمة.
 - عدم مسايرة باقي الأطر التشريعية والقانونية لهذا التطور في الجانب المحاسبي نظراً لبطء الإصلاحات المالية خاصة ما تعلق منها بسوق الأوراق المالية.
 - يلاحظ كذلك عدم فهم كيفية إعداد الملاحق وعدم إعطائها أهمية قصوى مقارنة بباقي القوائم المالية.

¹ بن الطاهر حسين، بوظاعة محمد، "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، مرجع نفسه، ص 11.

² بن الطاهر حسين، بوظاعة محمد، "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، المرجع السابق، ص 11.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل نستخلص أن تطبيق حوكمة المؤسسات أصبح أكثر من ضرورة باعتبارها الأسلوب الذي يحقق التوازن بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع حيث تقوم على مجموعة من المبادئ التي عملت على وصفها مجموعة من المنظمات والهيئات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التطبيق الجيد لهذه المبادئ، فالحوكمة أصبحت بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة الاداء المالي للمؤسسة الذي أضى يمثل محورا أساسيا وفقا للنمو والاستمرارية فهو آلية تمكن من نجاح المؤسسات الاقتصادية في الاستخدام الامثل للوسائل المالية المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، وعليه يتوجب تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لإعطاء الصورة الحقيقية لها، كما تم التوصل إلى تحسين الأداء بجميع جوانبه يكون بالإعتماد على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لما لها من دور في تطوير أداء الشركة والارتقاء به نحو مستويات أفضل وأحسن.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد ما تم التطرق في الجانب النظري الي حوكمة الشركات واهم مبادئها بالإضافة الي تعريف الأداء المالي وتقييمه من خلال عرض النسب المالية الأكثر استخداما في تقييم أداء الشركات، تم في هذا الفصل اسقاط الجانب النظري على ارض الواقع من خلال القيام بدراسة ميدانية لأحدى وحدات المؤسسة الكهروكيميائية بالسوقر حيث تم التعرف على المؤسسة وتقييم أدائها المالي من خلال معطيات ميزانية 2020-2021 وذلك باستخدام النسب المالية السابقة ومحاولة التعرف على تصنيف مبادئ الحوكمة على أدائها المالي.

المبحث الأول : نبذة شاملة عن المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية ENPEC

تعتبر المؤسسة مجموعة الوسائل المادية والبشرية والمالية هدفها الوحيد هو الإنتاج في ظروف اقتصادية نتيجة لتلبية الحاجات المادية للإنسان ولهذا سيتم في هذا المبحث التعريف بالمؤسسة من خلال نشأتها وتحديد كل من أهدافها ومهامها.

المطلب الأول : تقديم مؤسسة ENPEC

المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية هي شركة مساهمة (SPA) وطنية تأسست سنة 1986 في ظل اقتصاد الموجه ثم تم استقلالها سنة 1989، حيث أنها عرفت تطوراً تدريجياً في وضعيتها الاقتصادية، مما أدى إلى خلق عدة وحدات من بينها وحدة السمار للبطاريات، ووحدة السوفر للمدخرات الرطبة التي محل التبرص. حيث أنه من خلال التطور أنشأت وحدة السوفر سنة 1992 من إنتاج العوازل التي تستخدمها وحدتي سطيف وواد السمار إلى جانب المؤسسات الخاصة.

وتتبع المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية (السوفر) على بعد 1200 م المدينة بالمنطقة الصناعية طريق توسنينة وتقدر مساحتها ب 10.1227، وهي مؤسسة عمومية ذات أسهم أنشأت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 383 المؤرخ في 22 جانفي 1983 برأس مال قدره 10.000.000 دج الرئيسي بسطيف "الشركة الأم" وهذه الوحدة ذات طابع صناعي تجاري حسب ما يدخل ضمن عمليات الإنتاج. تنتج المدخرات الرطبة التي تعرف تحت اسم مدخرة الفرس وهي ثمانية أنواع :

HA55 ✓	HA110 ✓
HA85 ✓	HA90 ✓
HA50 ✓	HA70 ✓
HA43 ✓	HA60 ✓

وهي منتج حديث موافق لجميع الشروط العالمية ذلك ما ساعدها على اكتساب السوق الجزائرية، وهي تتطلع الوطن وإفريقيا نظراً لاستعمالها المباشر بعد اقتناء، فهي لا تحتاج إلى شحن كهربائي وتعبئة الحمض، كما توفر تكنولوجيا عالية حيث تتكون من صفائح رقيقة وجيوب وعازل ينتج في الوحدة.

وتضم المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية عشرة مصالح مكونة من 120 عامل وموزع حسب فروع المصالح والجدول التالي يوضح التوزيع العام لعدد العمال داخل الوحدة :

جدول (1-2) : توزيع العمّال لوحدة المنتوجات الكهروكيميائية.

عدد العمّال	الوظيفة	البيان
02	مدير الوحدة والسّكرتيرة	مديرية الوحدة
09	رئيس الأمن و 8 عمّال	مصلحة الأمن والنّظافة
01	رئيس فرع المستخدمين	مصلحة المستخدمين
01	عون مكلف بالأجور	
01	رئيس الفرع	فرع الوسائل العامّة
01	رئيس الفوج	
04	حراس النهار	
04	04 عمال	فرع الإدارة والمالية
02	رئيس مصلحة وسّكرتيرة	مصلحة الصيانة
02	تقني سامي في الكيمياء	
01	مسؤول المراقبة والتّسيير	مصلحة المراقبة والتّسيير
01	رئيس المصلحة	
01	إطار مكلف بالتسويق	مصلحة البيع
01	أمين الصندوق	
01	مهندس دولة في الكيمياء	مصلحة ما بعد البيع
01	تقني سامي في الكيمياء	
01	رئيس المصلحة	
01	محاسب رئيسي مستوى 2	مصلحة المحاسبة
01	محاسب عام	
01	أمين الصندوق	
01	رئيس المصلحة	
01	إطار مكلف بالمخزونات	مصلحة تسيير المخزونات
01	رئيس فرع مخزن قطع غيار	
01	أمين مخزن المواد الأولية	
01	أمين مخزون منتج جاهز	
10	عمال بسطاء في المعمل	
08	رئيس المصلحة و 7 عمّال	المصلحة التّقنية

01		مصلحة الإنتاج
10	عشرة عمال	ورشة السباكة
08	ثمانية عمال	ورشة التعجين
08	ثمانية عمال	ورشة التقطيع
08	ثمانية عمال	ورشة التغليف
06	ستة عمال	ورشة التلحيم
06	ستة عمال	ورشة التركيب
08	ثمانية عمال	ورشة التكوين
01	رئيس المصلحة	مصلحة الجودة والنوعية

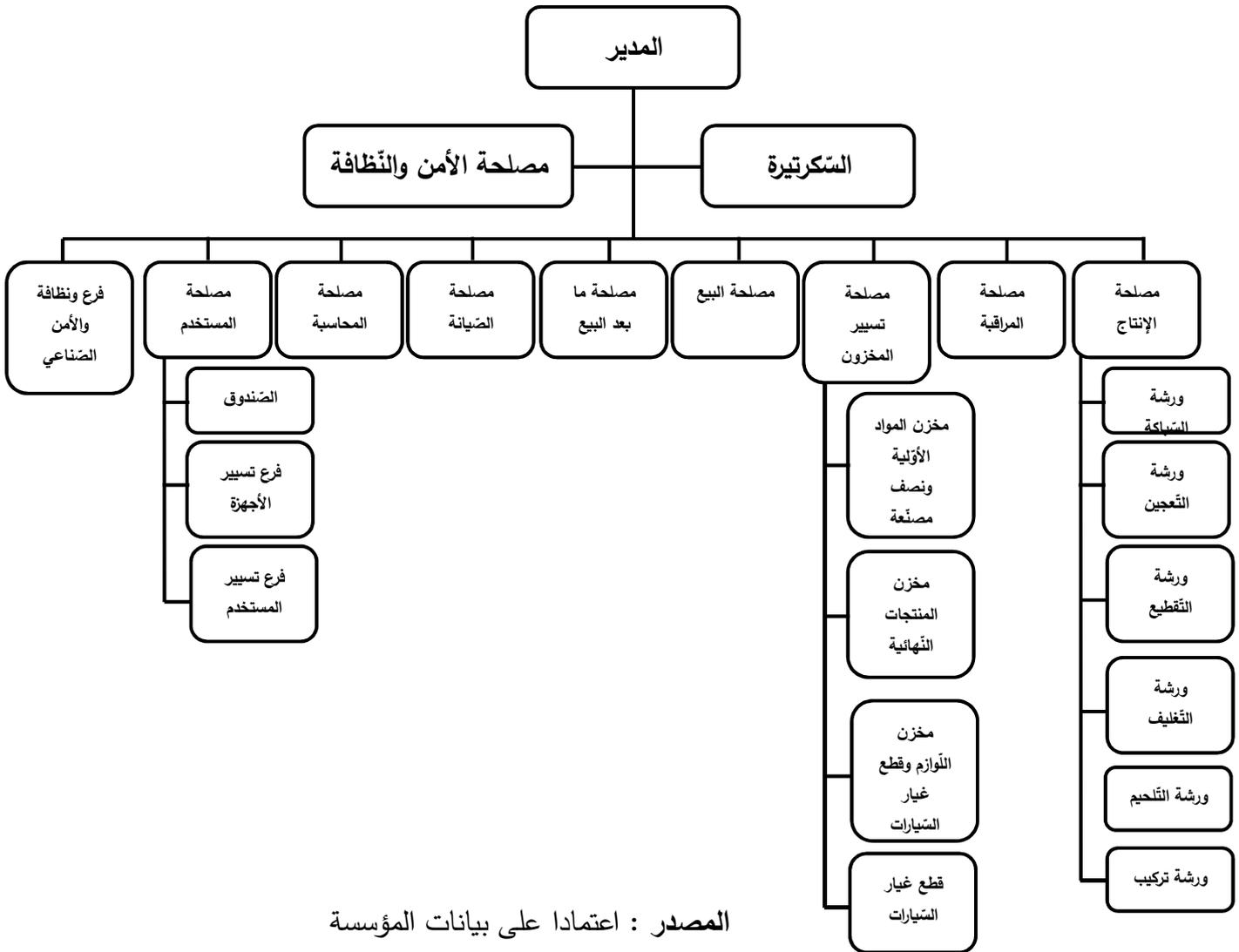
المصدر : اعتماداً على البيانات المتحصّل عليها من المؤسسة

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الهيكل عبارة عن تخطيط لمجموعة من الهياكل الموجودة في المؤسسة بين مختلف المصالح لأجل اتصال وإعلام داخلي أفضل، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة والهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة.

أولاً : عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل (1-2) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة.



المصدر : اعتمادا على بيانات المؤسسة

شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

1. المدير : هو صاحب السلطة العليا في الوحدة الأمر النّاهي المراقب لكلّ العمليات الداخليّة والخارجية وكلّ الوثائق المتعلّقة بالعمل.

إذا لا يمكن استعمال أيّ وثيقة دون مصادقة المدير عليها، وأيّ وثيقة غير مصادق عليها من طرفه تعتبر غير رسميّة فيما يخصّ الاجتماعات الخاصّة بالوحدة فهو من يقوم بتنظيمها.

2. السّكرتيرة: تعتبر رزنامة المدير، فهي التي تنظّم له بعض المواعيد سواء مع الموظّفين أو العملاء، تنظر في المواقيت الاجتماعيّة إن كانت مناسبة أم لا، أيّ إن كان المدير غير مشغول بعمل ما أو موعد مهمّ لتبليغ الموظّفين بالحضور وهي مكلفة أيضا بالردّ على المكالمات والرّسائل إلى المدير.

3. **مصلحة الأمن والنظافة** : وهما عنصران هامان في أي مؤسسة لهذا تعتمد عليه كثيرًا، ومهامه تتمثل في تحقيق الأمن والنظافة الكاملة داخل محيط المؤسسة.

4. **مصلحة المستخدمين** : هذه المصلحة تُسبب الموارد البشرية للوحدة، وتعتبر عنصر أساسي، بحيث تقوم بتحقيق إجراءات العمل و ضبط قواعدها، كما تختص في تعيين الموظفين و التّكفل بمتطلباتهم واحتياجاتهم ومشاكلهم من وقت دخولهم للوحدة حتى ساعة خروجهم، ومراقبة غياباتهم وعطلهم السنوية، كما تختص في عملية حساب أجور العمّال التي تُدفع لهم شهريًا، وهذه المصلحة خاضعة للمراقبة كما لها مهام أخرى منها ما تتمثل في مساعدة العامل المتقاعد على ضمان حقوقه والاهتمام بالضمان الاجتماعي، كما تشرف على تقديم مكافآت تحفيزية للعمّال، وتتفرّع عن هذه المصلحة فرعين :

أ. **فرع الإدارة والمالية** : يختص هذا الفرع في تسيير شؤون الإدارة، وله علاقة مباشرة بالمصالح الأخرى.
 ب. **فرع الإمداد والوسائل العامة** : يقوم هذا الفرع بتوفير كلّ ما يلزم من تجهيزات مكتبية، كما يوفر مختلف أنواع الوثائق والموصلات وكذلك بدلات العمّال، كما يتكّف أيضًا بالمتابعة الصحية للعمّال
 5. **مصلحة الإنتاج** : إنّ الهدف من صيانة وإصلاح الماكينات هو ضمان عدم حدوث أيّ توقّف لعملية الإنتاج والمتابعة الحسنة لكلّ وحدات الإنتاج، وعليه فإنّ مصلحة الصيانة في الوحدة تقوم بصيانة وإصلاح جميع معدّات المؤسسة كما تقوم بوضع تنظيم خاص بالورشات وذلك مهمّة الوحدة ممّا يتجنّب العطل وبالتالي ربح مؤقت.

6. **مصلحة المراقبة والتسيير** : مهمتها مراقبة كلّ أعمال التي تقوم بها الوحدة سواء على مستوى الإدارة أو على مستوى المخازن وورشات الإنتاج وتتمثل مهمتها في :
 أ. تحديد قيمة الإنتاج الشهرية والسنوية وبالتالي اليومية.

ب. مكلفة بمتابعة الحركة داخل المخازن عن طريق وثائق تتردّد على المصلحة يوميًا تتضمن ملاحظات عن عدد المدّخرات التامة التي تمّ إنتاجها، والنّصف التامة وكمية المواد المستعملة.
 ت. مراقبة المصالح كمصلحة البيع مثلًا، وما بعد البيع، فإنّها تقوم بإحصاء عدد المدّخرات التي تمّ بيعها أو ردها من قبل الزبائن لتقوم فيها بعد مطابقتها بما جاء في الوثائق الموجودة في مصلحة المحاسبة وأيّ خلل لا بدّ من تبليغ المدير فور حدوثه.

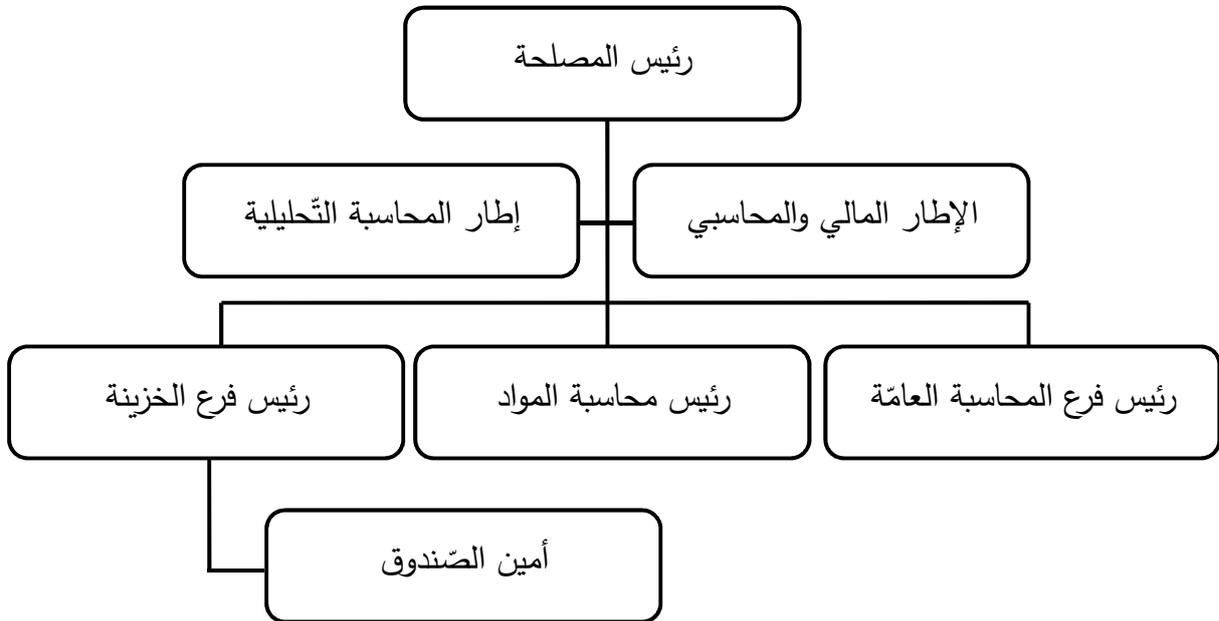
7. **مصلحة البيع** : بعد أن تصبح المدّخرات جاهزة فإنّ هذه المصلحة مسؤولة عن بيعه إمّا بيعة مباشرة أو غير مباشرة:

أ. **البيع المباشر** : لا يتجاوز المشتري شراء 05 بطريات من كل نوع ويكون الدّفع نقدًا أو بالشيك.

- ب. البيع غير مباشر : هنا يتجاوز المشتري شراء 05 بطريات من كل نوع، حيث إنَّ البيع غير مباشر لا يكون عشوائياً، إذ يجب على الزبون تقديم ملفّ كامل للوحدة ولابدّ أن يكون لديه السجل التجاري.
8. مصلحة ما بعد البيع : بعد بيع المدّخر فإنّه يمنح للزبون مدّة للضمان لا تتجاوز السنة، إذ إنّ خلال هذه المدّة إن اكتشف الزبون أيّ خلل في المدّخر يعيدها إلى الوحدة قصد تصليحها أو تغييرها شرط أن يكون الخلل ناتج عن سوء عملية الإنتاج، أمّا إذا كان الخلل في السيارة لا يستفيد من الضمان.
9. مصلحة تسيير المخازن : هي من أهمّ المصالح في الوحدة إذ تعتبر شريان، يوجد على مستوى الوحدة ثلاثة مخازن ذات اختصاصات مختلفة : مخزن المواد الأولية، المنتجات النهائية، مخزن قطع الغيار.
- أ. مخزن المواد الأولية : تتمثل وظيفة المسؤول عن هذا المخزن في تخزين المواد الأولية وتقديمها إلى الورشات عند نقص المواد الأولية من المخزن يقوم المسؤول بإعلام مصلحة تسيير المخزون في هذه الحالة يقوم المكتب بطلب شراء المواد يرسل هذا الطلب إلى مدير الوحدة ليتمّ الموافقة عليه بعد استشارة مصلحة المحاسبة (المبلغ اللازم) فيطلب من المورد بتزويد الوحدة بهذه الوحدة.
- ب. مخزن المنتجات النهائية : عند إنهاء ورشات، المنتج يصبح جاهزاً للبيع إلى المخزن وذلك بإنشاء وصل الدخول كما يستقبل المنتجات نصف جاهزة القادمة في وحدتين سطيف وواد السمار، وتتمثل هذه المنتجات في مختلف أنواع البطاريات، الحمض والماء المقطّر، ويستقبل أيضاً منتجات مستوردة من إسبانيا تتمثل في مولدات من عدّة أنواع.
- ت. مخزن قطع الغيار : يقوم المسؤول عن هذا المخزن بتزويد الورشات بقطع الغيار لكل الآلات المعطّلة وهذا بعد طلب مصلحة الصيانة لهذه القطعة ليتمّ تصليح الآلة المعطّلة، كما يقوم المسؤول هذا المخزن بتمويل وسائل النقل المتوفرة على مستوى هذه الوحدة من مختلف السيارات، الرافعات والحافلات بقطع الغيار الجديدة اللازمة لتصليح هذه الوسائل.
10. المصلحة التقنية : تتمثل أهمية هذه المصلحة في المراقبة الدورية للآلات بحيث تقوم بتجديد الآلات وتطويرها حسب التكنولوجيا الحديثة وإيجاد طرق إنتاجية حديثة.
11. مصلحة الإنتاج : تختصّ هذه المصلحة بعملية إنتاج البطاريات والعوازل داخل الورشات، إذ أنّها تقوم بمراقبة مراحل الإنتاج والعمل المستمرّ للعمال والتكفل بكلّ النقائص (مواد أولية أو قطع غيار).
12. مصلحة الجودة والتنوعية : تختصّ هذه المصلحة في مراقبة النوعية للإنتاج وإظهار الخلل إن وجد وإصلاحه قبل عملية التسويق.

الهيكل التنظيمي للمصلحة المعنية (المحاسبة)

الشكل (2-2) : الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة.



المصدر: اعتمادًا على البيانات المتحصّل عليها من المؤسسة

3. دور مصلحة المحاسبة : جميع هذه العلامات تأخذ شكل وثائق محاسبية تصل إلى مصلحة المحاسبة

ومن مهامه ما يلي:

أ. تسجيل العمليات المحاسبية في اليوميات المناسبة.

ب. متابعة حركة الأموال داخل المؤسسة.

ت. الاطلاع على المداخلات والمخرجات المخازن.

ث. إعداد جدول حسابات النتائج والميزانية الختامية وحساب النتيجة.

ج. استقبال جميع الوثائق من قبل جميع المصالح.

ح. تحليل النتائج المحصل عليها من المؤسسة شهريًا وسنويًا.

4. مكانة وأهمية مصلحة المحاسبة : تعتبر مصلحة المحاسبة من أهم المصالح داخل المؤسسة بما تقوم به

من مهام حساسة، وذلك لعملها الدقيق وصلتها المباشرة مع أغلب المصالح، حيث أنها تقوم بمراقبة

الأموال، أي كلّ ما يخصّ دخول الأموال إلى المؤسسة وخروجها منها، وذلك بتسجيل كلّ العمليات المالية

في جهاز الإعلام الآلي الذي يسهّل المهمة وطبعًا يوجد نظام خاصّ بهذه المراقبة (Logiciel) كما أنّها

تقوم بالتسيير، تحتاج إلى اليقظة والدقة التامة فأى ثغرة أو ضياع للأموال، فالمصلحة هي المسؤولة عن ذلك ويجب عليها تبرير ذلك.

المطلب الثالث : أهداف ومهام مؤسسة ENPEC

تتمثل مهام وأهداف مؤسسة ENPEC فيما يلي :

أولاً : أهداف المؤسسة

هذه المؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري حسب ما يدخل ضمن آليات الإنتاج، ومن بين أهدافها ما يلي :

1. التمويل وتحويل والتوزيع والبيع.
2. شراء مواد أولية ثم تحويلها لإنتاج مدخرات ثم بعد ذلك تقوم بتوزيعها.
3. امتصاص البطالة من المنطقة.
4. الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني.
5. وضع حدّ للاحتكار بالمؤسسات الأجنبية لسوق المنتجات الكهروكيميائية.

ثانياً : مهام المؤسسة

نظراً لاحتوائها على آلات متطورة وأجهزة ذات تكنولوجيا هائلة حيث تقوم هذه الآلات المبرمجة بعملية المراقبة :

1. إنتاج المدخرات الرطبة بالإضافة إلى العوازل.
2. القيام بعملية المراقبة.
3. تسهيل عمل الإدارة والمراقبة.
4. تحويل المواد الأولية لإنتاج المدخرات.
5. تحسين وتطوير عملية البيع.

المبحث الثاني : تقييم الوضع المالي للمؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية ENPEC بواسطة النسب المالية.

من خلال هذا المطلب تمّ حساب مختلف النسب المالية لمؤسسة ENPEC - وحدة السوق - لسنتي 2020 - 2022 والتي من شأنها أن تساهم في الكشف عن وضعها المالي خلال السنوات قيد الدراسة بغية التعرف عن أثر تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركة على أدائها المالي :

المطلب الأول: التحليل بواسطة نسب الهيكل ونسب المديونية

إنّ الهدف من حساب نسبة الهيكل هو قياس وتشخيص التوازن لدى المؤسسة.

1.1. نسبة التمويل الدائم : هذه النسبة توضح مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها غير جارية وذلك طريق استخدام الأموال الدائمة.

جدول (2-2) : حساب نسبة التمويل الدائم لسنة 2020-2021

السنوات	2020	2021
الأصول الدائمة (1)	227,578162119	1127308978,37
الأصول الثابتة (2)	385372232,62	361925689,11
نسبة التحويل الدائم (1/2)	% 310	% 311

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية 2020-2021

من خلال الجدول أعلاه يتبين أنّ نسبة التمويل الدائم لسنتي 2020 و 2021 أكثر من 100 %، وهذا يعني قدرة المؤسسة على تغطيه كلّ أصولها الثابتة، بالإضافة إلى جزء من أصولها المتداولة عن طريق أموالها الدائمة أي أنّ رأسمالها العامل الدائم موجب وهذا يعتبر مؤشر إيجابي.

2.1. نسبة التمويل الذاتي : هذه النسبة هذه النسبة تبين مدى قدرة المؤسسة على تغطية استثماراتها عن طريق الأموال الخاصة.

جدول (2-3) : حساب نسبة التمويل الذاتي 2020-2021.

السنوات	2020	2021
الأصول الخاصة (1)	1040880585,62	1004893900,25
الأصول الثابتة (2)	385372232,62	361925689,11
نسبة التحويل الذاتي (1/2)	% 270,09	% 277,65

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنتي 2020-2021.

من خلال النتائج المتحصّل عليها في الجدول أعلاه، يلاحظ أنّ نسبة التّمويل الذاتي أكبر من 100 % خلال سنة 2020 و 2021، وهذا يدلّ على قدرة الأموال الخاصّة للمؤسسة على تغطية أصولها الثّابتة، والملاحظ كذلك هو ارتفاع هذه النسبة من سنة 2020 إلى 2021.

2. التحليل بواسطة نسب المديونيّة

تبيّن نسب المديونيّة مدى استقلالية المؤسسة ماليًا ومدى قدرتها على تسديد ديونها.

1.2. نسبة الاستقلالية الماليّة

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية ديونها عن طريق الأموال الخاصّة.

جدول (4-2): نسبة الاستقلالية لسنة 2020-2021.

السنوات	2020	2021
الأصول الخاصّة (1)	1040880585,62	1004893900,25
مجموع الديون (2)	179272487,61	143005284,64
نسبة الاستقلالية الماليّة (1/2)	% 580,61	% 702,69

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2020-2021.

من خلال الجدول أعلاه يتبيّن أنّ نسبة الاستقلالية الماليّة للمؤسسة خلال السّنّتين 2020 و 2021 أكبر من 50% وهذا مؤشر جدّ إيجابي يدلّ على الاستقلالية الماليّة الكبيرة للمؤسسة، حيث أنّ الأموال الخاصّة تشكّل أكثر من 50% من مجموع الديون وهذا دليل على وجود الاستقلالية الماليّة الكبيرة للمؤسسة.

2.2. نسبة قابليّة التّسديد

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الالتزام سته على الالتزام بديونها طويلة وقصيرة الأجل الملاءمة العامة).

جدول (5-2): نسبة قابليّة التّسديد لسنة 2020-2021.

السنوات	2020	2021
مجموع الديون (1)	179272487,61	143005284,64
مجموع الأصول (2)	1220153073,23	1147899184,89
نسبة قابليّة التّسديد (1/2)	% 14,69	% 12,45

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2020-2021.

نلاحظ أنّ نسبة قابليّة التّسديد للمؤسسة خلال السنتين في حالة انخفاض، حيث كانت سنة 2020 - 14,69 سنة 2021 12,45 وهذا يدلّ على زيادة قدرة المؤسسة على تغطيه ديونها عن طريق أصولها، وبالتالي زيادة هامش الأمان الممنوح للدائنين.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة نسب السيولة ونسب المردودية

(1) التحليل بواسطة نسب السيولة : تبينّ نسب السيولة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

(1.1) نسبة السيولة العامّة : تعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة.

جدول (6-2) : نسبة السيولة العامّة 2020-2021.

السنوات	2020	2021
أصول متداولة (1)	8347808406,11	785973495,78
ديون قصيرة الأجل (2)	21990845,66	20590206,52
نسبة السيولة العامّة (1/2)	% 37,96	% 38,27

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على ميزانيّة المؤسسة لسنة 2020-2021.

من خلال النتائج المتحصّل عليها في الجدول أعلاه يتبيّن أنّ نسبة السيولة العامّة للمؤسسة في تزايد من سنة 2020 إلى سنة 2020 وهي نسبة كبيرة جدًّا وهو ما يعتبر مؤشّر إيجابي على أنّ رأسمال العامل للمؤسسة موجب خلال السنتين 2020 و 2021 وأنّ لها القدرة على الالتزام بديونها قصيرة الأجل في مواعيدها.

(2.1) نسبة السيولة المختصرة : تساعد هذه النسبة على معرفة مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية من خلال الأصول سريعة التّداول.

جدول (7-2) : نسبة السيولة المختصرة لسنة 2020-2021.

السنوات	2020	2021
الأصول سريعة التّداول (1)	197774558,92	284728223,29
ديون قصيرة الأجل (2)	21990845,66	20590206,52
نسبة السيولة المختصرة (1/2)	% 8,99	% 13,83

المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على ميزانيّة المؤسسة لسنة 2020-2021.

كما هو معروف أنّ نسبة السيولة المختصرة تتراوح ما بين 0,3 كحدّ أدنى و 0,5 كحدّ أقصى لكن من خلال نتائج الجدول أعلاه أنّ نسبة السيولة المختصرة تجاوزت الحدّ الأقصى بكثير، أي أنّها مرتفعة جداً وهذا مؤشر جدّ إيجابي يدلّ على الوضعيّة الماليّة الجيدة للمؤسسة، حيث أنّه بإمكانها تسديد ديونها قصيرة الأجل بسهولة كبيرة وبدون وجود أيّ صعوبات.

3.1) نسبة السيولة الحاليّة : تدلّ هذه النسبة على مدى قدرة المؤسسة على مجابهة التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق السيولة التقدّية الموجودة تحت تصرّف المؤسسة (القيم الجاهزة).

جدول (8-2) : نسبة السيولة الحاليّة سنة 2020-2021.

السنوات	2020	2021
قيم جاهزة (1)	52736014,26	115999574,48
ديون قصيرة الأجل (2)	21990845,66	20590206,52
نسبة السيولة الحاليّة (1/2)	% 239,81	% 563,37

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2020-2021.

من المعلوم أنّ نسبة السيولة الحاليّة تتراوح ما بين 20 % كحدّ أدنى و 30 % كحدّ أقصى، ومن خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة السيولة الحاليّة تجاوزت الحدّ الأقصى بنسبة كبيرة، ففي سنة 2020 كانت النسبة 239,81 % وفي سنة 2021 وصلت النسبة إلى 563,37 % وهي نسب كبيرة جداً مقارنة بالحدّ الأقصى 30% وهذا يدلّ على القدرة الماليّة الكبيرة للمؤسسة على مجابهة ديونها قصيرة الأجل.

4.1) نسبة سيولة الأصول : تمكّن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول للمؤسسة

جدول (9-2) : نسبة سيولة الأصول لسنة 2020-2021.

السنوات	2020	2021
الأصول المتداولة (1)	834780840,61	785973495,78
مجموعة الأصول (2)	1220153073,23	1147899184,89
نسبة السيولة الأصول (1/2)	% 68,42	% 68,47

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2020-2021.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة سيولة الأصول لسنة 2020 كانت 68.42 % ثم ارتفعت بنسبة 68,47 % وهذا يدلّ على اعتماد المؤسسة على الاستثمار في الأصول المتداولة القابلة للتحوّل إلى نقدية في المدى القصير.

(2) التحليل بواسطة نسب المردودية

تبيّن هذه النسب عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح في إطار نشاطاتها.

(1.2) نسبة المردودية المالية : تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة.

جدول (10-2) : نسبة المردودية المالية لسنة 2021-2020.

السنوات	2020	2021
نتيجة الدورة الصافية (1)	1342455,73	-62151767,47
أموال خاصة (2)	1040880585,62	1004893900,25
نسبة المردودية المالية (1/2)	% 0,95	% 6,18-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2021-2020.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أنّ نسبة المردودية المالية للمؤسسة انخفضت بنسبة 7,13 % مقارنة بسنة 2020 وهذا دليل على وجود تدهور في مستوى الأداء المالي للمؤسسة خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

(2.2) نسبة المردودية الاقتصادية : تقيس هذه الأخيرة ربحية العمليات الخاصة بالمؤسسة.

جدول (11-2) : نسبة المردودية الاقتصادية لسنة 2021-2020.

السنوات	2020	2021
نتيجة الدورة الصافية (1)	134245573,00	-6215176747,00
مجموع الأصول (2)	1220153073,23	1147899184,89
نسبة المردودية الاقتصادية (1/2)	% 0,11	% 5,41-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2021-2020.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أنّ نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة في انخفاض مقارنة بين سنة 2020 و2021 بنسبة 5,52 % وهو ما يعتبر مؤشر سلبي يدلّ على سوء استخدام رؤوس أموالها المستثمرة من سنة 2020 إلى سنة 2021.

(3) نسبة المردودية التجارية :

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة.

جدول (12-2) : نسبة المردودية التجارية لسنة 2020-2021.

السنوات	2020	2021
نتيجة الدورة الصافية (1)	134245573	-6215176767
الأصول الثابتة (2)	385372232,62	361925689,11
نسبة المردودية التجارية (1/2)	% 0,35	% 17,17-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2020-2021.

من خلال نتائج الجدول المتوصل إليها نلاحظ أنّ نسبة المردودية التجارية للمؤسسة في انخفاض كبيرة من سنة 2020 إلى سنة 2021 بنسبة 17,52 % وهذا مؤشّر يدلّ على انخفاض مبيعات المؤسسة خلال سنة 2021.

المطلب الثالث: التعليق على النتائج

من خلال دراستنا للنتائج المتحصل عليها من حساب النسب المالية يتضح لنا أن المؤسسة لها قدرة على تغطية كل أصولها الثابتة حيث أن نسبة التمويل الدائم بلغت نسبة 310% سنة 2020 ونسبة 311% سنة 2021، كما أن قدرتها على التمويل الذاتي كانت في تحسّين بين سنة 2020 إلى سنة 2021، أما بالنسبة للاستقلالية المالية للمؤسسة فهي مرتفعة جدا حيث بلغت سنة 2020 580.61% وسنة 2021 702.69% وذلك راجع أن هذه المؤسسة هي مؤسسة وطنية تحظى بالدعم المالي من الدولة، لكن ما يجدر الإشارة إليه هو التراجع الكبير في نسب المردودية المالية والاقتصادية للشركة حيث أن نسبة المردودية المالية سنة 2020 بلغت 0.95% لتتخفّف إلى 6.18% سنة 2021، أما نسبة المردودية الاقتصادية فبلغت سنة 2020 نسبة 0.11% لتتخفّف إلى 5.41% سنة 2021، وهي نسب جد ضعيفة مقارنة برأس المال العام للشركة وأرجع مسؤول مصلحة المحاسبة هذا الانخفاض إلى النقص الكبير في المبيعات وعدم توفر المادة الأساسية للإنتاج التي تتطلب الاستيراد من الخارج ومن المعلوم أن في هذه الفترة (2020-2021) كانت البلاد والعالم ككل يمر بأزمة اقتصادية سببها جائحة كورونا هذا ما أثر على الأداء المالي للمؤسسة التي اضطرت إلى تقديم تخفيضات تجارية ومالية للسعي إلى تحسين المستوى المالي للمؤسسة .

المبحث الثالث: واقع مبادئ الحوكمة والأداء المالي في مؤسسة ENPEC.

سنعرض في هذا المبحث واقع مبادئ الحوكمة والاداء المالي بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة المالية وتوضيح مدى تطبيق هذه المبادئ وأيضا كيفية قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: واقع مبادئ الحوكمة في مؤسسة ENPEC

فيما يلي سيتم التطرق الى مبادئ حوكمة المؤسسات وواقع تطبيقها لدى المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية
-وحدة السوق-

1-ضمان وجود أساس لإطار الحوكمة

من خلال الدراسة التطبيقية، عند اجراء اللقاء مع المسؤول عن مصلحة المحاسبة والعاملين بها لاحظنا أن المؤسسة لا تولي اهتمام بمبدأ ضمان وجود أسا أو اطار فعال للحوكمة كونها لا تسعى لتطبيق الحوكمة وذلك كون استمرارية المؤسسة ومركزها الاقتصادي غير مرتبط بالعوائد المحققة من نشاطها التجاري.

2-حقوق المساهمين

أما فيما يتعلق بمبدأ حقوق المساهمين يجدر الاشارة أن المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية هي شركة مساهمة أسستها الدولة ومكونة من صناديق مساهمين

1. صندوق المساهمة للالكترونيك والاتصال والاعلام بنسبة 40% يترأسها المدير العام الذي يقوم بتقديم الحسابات أمام الجمعية العامة المكونة من رؤساء الصناديق الثلاثة بهذا تسعى الشركة جاهدة لتوفير كل الحماية للمساهمين من خلال المحافظة على ممارسة حقوقهم من الاطلاع على مختلف المستندات في الوقت المناسب وكذا المشاركة في القرارات وحضور التصويت في الجمعية العامة .

2. صندوق المساهمة للكيمياء والبتروكيمياء والصيدلة بنسبة 30% .

3. صندوق المساهمة لتجهيزات الانتاج وآلات النقل بنسبة 30%.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين :

نجد فيما يتعلق بمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فإن المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية توفر المعاملة المتكافئة بين جميع المساهمين بغض النظر عن نسبة مساهمتهم في رأسمالها وذلك من خلال توفير كل المعلومات اللازمة لجميع المساهمين على حد سواء .

4- دور أصحاب المصالح:

فيما يتعلق بمبدأ دور أصحاب المصالح فإن الشركة تولي اهتماما بهذا المبدأ فالنسبة للعمال نسجل وجود فرع نقابي للدفاع عن حقوقهم كذلك نجد في المصلحة التجارية استقبال لمختلف الشكاوي المتعلقة سواء بالموردين أو الزبائن كما تسعى الشركة إلى الوفاء بديونها في الآجال المحددة لمختلف البنوك والموردين.

5- الإفصاح والشفافية :

تؤكد المؤسسة على الإفصاح الدقيق والشامل والذي يتم في الوقت المناسب ويجب أن يشمل كافة الأحداث الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك الوضع المالي ومؤشرات الأداء من خلال ضوابط تطبيق النظام المحاسبي المالي، فهذا الأخير يفرض على المؤسسة الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج عمليات المؤسسة وتوجد بالشركة مصلحة التحقيق الداخلي الذي يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة كل 03 أشهر كما تتعاقد الشركة مع مفتش حسابات خارجي وهو خبير محاسبي يقوم بالمراجعة الخارجية والأداء برأيه الحيادي حول شرعية وقانونية سير نشاط المحاسبي والمالي للمؤسسة وتجدر الشركة هذا العقد كل خمس سنوات.

6- مسؤولية مجلس الإدارة:

تقوم المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية بتحديد الخطوط العريضة لمسؤوليات مجلس الإدارة وذلك من أجل توجيه مختلف الفاعلين التنفيذيين نحو أداء أفضل من خلال توفير كامل المعلومات والقواعد الواجب تطبيقها للوصول الى تنفيذ خطة عمل رئيسية وبالتالي الاستراتيجية العامة للمؤسسة .

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

بعد اجراء مقابلة مع مسؤول مصلحة المحاسبة تم الاستنتاج أنه لا توجد أي أداة أو معيار لتقديم وقياس الاداء المالي في المؤسسة، بل يتم تقييم الاداء المالي محاسبيا، من خلال النتيجة الصافية المدرجة في الكشوف المالية السنوية ومردودية المؤسسة، ومنه تسمح بقياس الاداء المالي للمؤسسة خاصة من جانب المساهمين والمحللين الماليين فهي تدل على الصحة المالية للمؤسسة، وتقوم بتقييم أدائها المالي بالاقتصار على مقارنة رقم الأعمال المحقق بالسنوات السابقة وتحسين الانحرافات ان وجدت، وتقوم المؤسسة محل الدراسة برفع التقارير المالية شهريا الى الادارة المركزية لعرض نتائجها المحاسبية وتقييم أدائها المالي.

خلاصة:

يعتبر هذا الفصل محاولة تجسيد أهم ما تطرقنا اليه في الفصل النظري على أرض الواقع، حيث قمنا بدراسة على وحدة من وحدات المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية بمدينة السوقر وفيما يلي نذكر بعض النتائج المتحصل عليه:

- المؤسسة لا تولي اهتماما بمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة .
- تسعى المؤسسة جاهدة لتوفير كل الحماية للمساهمين من خلال المحافظة على ممارسة حقوقهم من الاطلاع على مختلف المستندات .
- توفير المعاملة المتكافئة بين جميع المساهمين بغض النظر عن نسبة مساهمته في رأسمالها .
- تؤكد المؤسسة على الافصاح الدقيق والشامل والذي يتم في الوقت المناسب، وتقوم المؤسسة بتعيين مدقق خارجي وهو خبير محاسبي للقيام بالمراجعة الخارجية والادلاء برأيه حول شرعية قانونية سير النشاط المحاسبي والمالي للمؤسسة.
- تقوم المؤسسة بتحديات مسؤوليات مجلس الادارة وذلك من أجل توجيه مختلف الفاعلين التنفيذيين نحو أداء أفضل.
- المؤسسة سجلت تراجعها في أدائها المالي بين سنة 2020 و 2021 وذلك نتيجة للتراجع في نسبة المبيعات بسبب نقص المادة الاساسية التي تستورد من الخارج نظرا لتوقف الاستيراد بسبب جائحة كورونا وهذا ما أثر سلبا على الاداء المالي للمؤسسة.

خاتمة عامة

إنّ حوكمة المؤسسات مفهوم جديد متعدّد الجوانب يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لاختلاف القواعد والقوانين والتشريعات ولا يوجد نموذج تعريف معياري يطبّق في جميع دول العالم، بل يختلف وفقاً للظروف الاقتصادية السياسية، القانونية والاجتماعية لكلّ دولة كما يتطوّر مع تطوّر العولمة ومستجدّاتها، فقد ظهر هذا المفهوم بشكل أساسي لمعالجة مشكلة الوكالة الناتجة عن انفصال الملكيّة عن الإدارة، وزاد توسع انتشاره مع توسع انتشار سلسلة الفضائح والأزمات المالية للمؤسسات العالمية وما احتوت عليه من فساد إداري وتواطئ مؤسسات المحاسبة والمراجعة مع كبار الإداريين في تلك المؤسسات، وكذلك التغيرات التي فرضتها العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات زاد من اهتمام المؤسسات نحو إيجاد استراتيجيات من شأنها ضمان استمرارها وبقائها والبحث عن الأساليب والطرق الإدارية لمواكبة هذه التطورات بهدف تحسين أدائها وتنافسيّتها، ومن بين هذه الطرق الاعتماد على مبادئ الحوكمة.

إذ أصبح تطبيق مبادئ حوكمة الشركات أكثر من ضرورة باعتبارها أسلوب لتحقيق التوازن بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع، حيث تقوم على مجموعة من المبادئ التي عملت على وضعها مجموعة من الهيئات والمنظمات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التطبيق الجيد لهذه المبادئ.

وبناء على ما سبق، فقد تمّ محاولة تجسيد هذه الدراسة على أرض الواقع وذلك من خلال تسليط الضوء على إحدى المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية ENPEC -وحدة السوق- والتي يتجسّد نشاطها في إنتاج المدخّرات الرّطبة التي تُعرف باسم مدخّرة الفرس" وهو منتج حديث موافق لجميع الشّروط العالمية ما ساعدها على اكتساح السوق الجزائرية.

اختيار صحّة الفرضيات

من خلال الجانب النظري والتطبيقي لموضوع الدراسة، تمّ التّوصل لمجموعة من النتائج والتي تعتبر بمثابة اختبار للفرضيات الموضوعة سابقاً، ومن النتائج المتوصّلة إليها:

• الفرضيّة الأولى :

الحوكمة هي النظام الذي يسيّر ويراقب الشركة، فحسب ما توصلنا إليه أنّ حوكمة الشركات هي رقابة التسيير أو ما يعرف بالحكم الرّاشد للعدل بين جميع أفراد الشركة، وتمثّل الأطراف المعنية بتطبيقها في مجلس الإدارة المساهمين وأصحاب المصالح وهو ما يثبت صحّة الفرضيّة.

• الفرضية الثانية :

تعمل حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي من خلال مبادئها وكذلك التطبيق الأحسن لمؤشرات التحليل المالي من خلال الجانب النظري نجد أنّ هذه الفرضية تحققت بين حوكمة الشركات والأداء المالي تكمن في مبدأ الإفصاح والشفافية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

• الفرضية الثالثة :

"تطبيق مبادئ الحوكمة له اثر إيجابي في أداء المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية "لا تقوم المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، إلا أنها بإمكانها أن ترفع من أدائها المالي من خلال تبني مبادئ الحوكمة لضمان الأهداف وتوفير إدارة فعّالة ومن أهمّ هذه المبادئ الإفصاح والشفافية. وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

نتائج الدراسة :

- من خلال دراسة الإشكالية المطروحة واختيار صحة الفرضيات يمكن استخلاص مايلي :
- تهدف حوكمة الشركات إلى تطوير الأداء، تحقيق العدالة، المصداقية، الإفصاح والشفافية في مختلف المعلومات المالية والمحاسبية التي تصدر عن الشركة.
 - تضمن الحوكمة تحقيق قدر كبير من الشفافية لمختلف الأنشطة بالمؤسسة لتجنب الفساد وتقليل المخاطر كما ان الشفافية في التعامل مع أصحاب المصالح يعزز الثقة بينهم وبين المؤسسة وبالتالي اكتساب ثقة المستثمرين.
 - يمكننا الأداء المالي من تعبئة الوسائل المالية المتاحة من أجل تحقيق التوازن المالي لتحقيق أهداف الشركات. وكذا قياسه وتقييمه في الشركات الاقتصادية.
 - تعدّ مبادئ الحوكمة أحد الأسباب الرئيسية في تفعيل الأداء المالي، وذلك بتطبيق الآليات والمبادئ المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الدولية.
 - تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية يعدّ من الدعائم الأساسية لتحسين الأداء المالي ، وتعزيز قدراتها التنافس وجذب الاستثمارات للشركة.
 - نستخلص بأنّ حوكمة الشركات لها أهمية نسبية كبيرة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

التوصيات والاقتراحات :

من خلال دراستنا والنتائج المتوصل اليها يمكننا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات للمؤسسات من اجل تحسين أدائها المالي من خلال تبني مبادئ الحوكمة وهي كالتالي:

- يجب نشر فكر الحوكمة بجميع مكوناتها.
- ضرورة وضع قانون توجيهي يلزم المؤسسات بتطبيق مبادئ الحوكمة.
- العمل على استحداث وكالات ترتيب وتقييم المؤسسات من حيث جودة ممارسات الحوكمة السليمة وبرامج تحفيز لها.
- تنظيم وعقد مؤتمرات وندوات للتوعية بمفهوم الحوكمة وإدخالها كمدّة علميّة تدرّس من خلال الجامعات لتأمين وتأصيل مفهوم الحوكمة.
- أمّا فيما يخصّ التوصيات للمؤسسة محلّ الدراسة.
- ضرورة اعتماد المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية على الحوكمة بهدف تعزيز الثقة مع أصحاب المصالح وضمان حقوقهم.
- يجب على المؤسسة تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال القيام بنشر المعلومات بشكل كاف.

أفاق الدراسة :

موضوع الدراسة التي قمنا بها يفتح المجال امام الباحثين لطرح إشكاليات و مواضيع أخرى نقترح منها:

- تعزيز الشفافية والإفصاح في المؤسسات الاقتصادية واثره على الأداء المالي.
- واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات العمومية الجزائرية.
- دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات الأجنبية .

قائمة المصادر والمراجع

أولا الكتب :

- 1- إبراهيم سيد احمد، "حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال"، الدار الجامعية الإسكندرية الطبعة الأولى، 2010.
- 2- أحمد علي خضر، "حوكمة الشركات"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012
- 3- بلال خلف السكارنه، "أخلاقيات الأعمال"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 4- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 5- زياد عبد الحلیم الذبيبة، نضال محمود الرمحي، عمر عيد الجعيدي، "نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
- 6- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، "الإدارة الاستراتيجية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
- 7- عدنان بن حيدر بن درويش، "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة"، "إتحاد المصارف العربية"، الإسكندرية، 2007.
- 8- عدنان تايه التعميمي، ارشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 9- علاء فرحان طالب ، ايمان شيخان ، "الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2011.
- 10- مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
- 11- محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية الإسكندرية 2005
- 12- محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار حامد، الأردن، 2010 وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، "أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن"، دار وائل عمان 2009.
- 13- محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008.

- 14- مصطفى يوسف كافي، "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 15- ناظم حسن عبد السيد، "محاسبة الجودة "مدخل تحليلي"، دار الثقافة، عمان، 2009.
- 16- فيصل محمود الشواورة، "قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد 2، 2009.

ثانياً: المذكرات الجامعية :

- 1- ماجد إسماعيل أبو حمام، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة الجامعة الإسلامية، غزة 2009
- 2- نجوى بن عويده، "دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسة المستدامة"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحوكمة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2013.
- 3- السعيد خلف، "دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات"، مذكرة التخرج ضمن نيل شهادة الماستر في علوم التسيير بجامعة ورقلة، 2012

ثالثاً: مجالات و مؤتمرات و ملتقيات

- 1- دادن عبد الغني، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006.
- 2- بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل الوكالة"، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة، الجامعة المستنصرية العراق، 2010.
- 3- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 07/09 ماي 2012.
- 4- جميل أحمد، سفير محمد، "تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح"، بطاقة مشاركة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07، ماي 2012.

- 5- نعيمة يحيوي، حكيمة بوسلمة، "دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات"، المؤتمر الدولي الأول : المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 04-05 ديسمبر 2012
- 6- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية الإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 07/09 ماي 2012.
- 7- فريد كورتل، "حوكمة الشركات منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي" مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الأول بكلية الاقتصاد بجامعة دمشق ، أيام 15-16 أكتوبر 2008
- 8- دادن عبد الغني، كساسي محمد الأمين، "الأداء المالي من منظور المحكاة المالية"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس، 2005.
- 9- زرزار العياشي، مداخلة بعنوان : "أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات"، الملتقى الدولي الثامن: الحوكمة المحاسبية المؤسسية واقع رهانات وآفاق، 07-08 ديسمبر 2010 جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي
- 10- زياد هاشم السقا، "دور النشر الإلكتروني للقوائم المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات"، المؤتمر الدولي الأول : المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات في العلوم التجارية جامعة المسيلة، 04-05 ديسمبر 2012.

الملحق رقم 01: ميزانية الأصول لسنة 2020-2021

ENPEC UNITE SOUGUEUR
SOUGUEUREDITION_DU:28/11/2008 0:27
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

N° D'IDENTIFICATION:099719008213050000

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		235 000,00		235 000,00	
Immobilisations corporelles					
Terrains		303 681 424,00		303 681 424,00	303 681 424,00
Bâtiments		169 200 295,63	163 291 461,05	5 908 834,58	6 363 383,20
Autres immobilisations corporelles		454 039 820,53	408 883 479,76	45 156 340,77	65 936 656,46
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					2 385 702,09
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		94 400,00		94 400,00	94 400,00
Impôts différés actif		6 849 689,76		6 849 689,76	6 910 666,87
TOTAL ACTIF NON COURANT		934 100 629,92	572 174 940,81	361 925 689,11	385 372 232,62
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		501 588 458,25	343 185,68	501 245 272,57	637 006 281,69
Créances et emplois assimilés					
Clients		177 321 111,33	10 437 211,61	166 883 899,72	139 095 553,63
Autres débiteurs		1 554 275,60		1 554 275,60	5 744 079,30
Impôts et assimilés		290 473,41		290 473,41	198 911,73
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		115 999 574,48		115 999 574,48	52 736 014,26
TOTAL ACTIF COURANT		796 753 893,07	10 780 397,29	785 973 495,78	834 780 840,61
TOTAL GENERAL ACTIF		1 730 854 522,99	582 955 338,10	1 147 899 184,89	1 220 153 073,23

الملحق رقم 02: ميزانية الخصوم لسنة 2020-2021

ENPEC UNITE SOUGUEUR

SOUGUEUR

N° D'IDENTIFICATION:099719008213050000

EDITION_DU:28/11/2008 0:27

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-62 151 767,47	1 342 455,73
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison Inter Unités		1 067 045 667,72	1 039 538 129,89
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 004 893 900,25	1 040 880 585,62
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		86 364 079,34	120 909 711,06
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		36 050 998,78	36 371 930,89
TOTAL II		122 415 078,12	157 281 641,95
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		8 020 830,86	6 480 019,95
Impôts		814 140,00	814 140,00
Autres dettes		11 755 235,66	10 615 982,97
Trésorerie passif			4 080 702,74
TOTAL III		20 590 206,52	21 990 845,66
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 147 899 184,89	1 220 153 073,23

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 03: النتيجة الصافية للميزانية لسنة 2020-2021

ENPEC UNITE SOUGUEUR

SOUGUEUR

N° D'IDENTIFICATION:099719008213050000

EDITION_DU:28/11/2008 0:27

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		652 151 088,21	402 714 161,08
Variation stocks produits finis et en cours		-169 207 899,53	337 552 601,79
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		482 943 188,68	740 266 762,87
Achats consommés		-343 721 790,44	-557 895 216,32
Services extérieurs et autres consommations		-22 965 169,61	-9 247 931,76
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-366 686 960,05	-567 143 148,08
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		116 256 228,63	173 123 614,79
Charges de personnel		-143 103 669,46	-142 313 365,82
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 496 599,90	-3 920 014,92
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-30 344 040,73	26 890 234,05
Autres produits opérationnels		2 261,67	6 553 428,65
Autres charges opérationnelles		-80,70	-830 064,22
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-26 417 311,98	-26 880 948,48
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-56 759 171,74	5 732 650,00
Produits financiers		294 991,87	13 503,82
Charges financières		-5 626 610,49	-4 841 290,73
VI-RESULTAT FINANCIER		-5 331 618,62	-4 827 786,91
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-62 090 790,36	904 863,09
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-60 977,11	437 592,64
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		483 240 442,22	746 833 695,34
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-545 392 209,69	-745 491 239,61
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-62 151 767,47	1 342 455,73
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-62 151 767,47	1 342 455,73

الملحق رقم 04: التحليل المالي للميزانية لسنة 2020-2021

ENPEC UNITE DE SOUGUEUR

ANALYSE FINANCIERE

ANALYSE DES BILANS DES TROIS DERNIERS EXERCICES (PASSIF)			
PASSIF	2020 Net	2021 Net	Net
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	1 342 456	-62 151 767	
Autres capitaux propres – Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)	1 039 538 130	1 067 045 668	
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES (I)	1 040 880 586	1 004 893 900	0
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	120 909 711	86 364 079	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	36 371 931	36 050 999	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS (II)	157 281 642	122 415 078	0
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	6 480 020	8 020 831	
Impôts	814 140	* 814 140	
Autres dettes	10 615 983	11 755 236	
Trésorerie Passif	4 080 703		
TOTAL PASSIFS COURANTS (III)	21 990 846	20 590 207	0
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	1 220 153 073	1 147 899 185	0

Principaux agrégats	2 020	2 021	
Total Bilan	1 220 153 073	1 147 899 185	0
Chiffre d'affaires hors taxe	402 714 161	652 151 088	0
Marge Brute	-155 181 055	308 429 298	0
Actif Net = Capitaux propres - capital non appelé	1 040 880 586	1 004 893 900	0
Valeur ajoutée	173 123 615	116 256 229	0
Actif circulant	788 955 493	676 823 611	0
Passif circulant	54 282 074	-56 641 205	0
Fonds de roulement	783 328 731	736 181 980	0
Marge de sécurité du FR /jrs	700	406	#DIV/0!
Besoin en Fonds De Roulement (BFR)	734 673 419	620 182 406	0
Besoin de financement/jours	656,75	342,35	#DIV/0!
Trésorerie Nette (FR-BFR)	48 655 312	115 999 574	0
Contrôle Trésorerie Nette	48 655 312	115 999 574	0
Excédent de Trésorerie d'Exploitation (E T E)	#VALEUR!	-144 835 054	-620 182 406
Part du Résultat dans l'E T E	#VALEUR!	42,91%	0,00%
Capacité d'Autofinancement (CAF)	28 223 404	-35 734 455	0

Principaux ratios	2020	2021	
Autonomie Financière (Cptx propres/total dettes)	728,40%	939,55%	#DIV/0!
Endettement Moyen Terme	11,62%	8,59%	#DIV/0!
Endettement Global	14%	11%	#DIV/0!
Capacité de remboursement	4,428608713	-2,42	#DIV/0!
Ratio de liquidité globale	3796%	3817%	#DIV/0!
Ratio de liquidité restreinte	899,35%	1382,83%	#DIV/0!
Taux d'intégration	42,99%	17,83%	#DIV/0!
Productivité des salaires	82,20%	123,09%	#DIV/0!
Délais clients/jrs	124	92	#DIV/0!
Délais Fournisseurs/jrs	4	8	#DIV/0!
Rotation des stocks	569	277	#DIV/0!
Taux de marge nette	0,33%	-9,53%	#DIV/0!
Taux de rotation du capital investi	34,66%	60%	#DIV/0!
Rentabilité financière	0%	-6,18%	#DIV/0!
Rentabilité économique	2%	-2,78%	#DIV/0!

COMPTE DE RESULTAT (PAR NATURE)

Libellé	Année 2020	Année 2021	Année
Ventes et produits annexes	402 714 161	652 151 088	
Variation des stocks produits finis et encours	337 552 602	-169 207 900	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	740 266 763	482 943 189	-
Achats consommés	557 895 216	343 721 790	
Services extérieurs et autres consommations	9 247 932	22 965 170	
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	567 143 148	366 686 960	-
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION	173 123 615	116 256 229	-
Charges de personnel	142 313 366	143 103 669	
Impôts, Taxes, et Versements assimilés	3 920 015	3 496 600	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	26 890 234	- 30 344 041	-
Autres produits opérationnels	6 553 429	2 262	
Autres charges opérationnelles	830 064	81	
Dotations aux amortissements et aux provisions	26 880 948	26 417 312	
Reprises sur pertes de valeurs et sur provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL	5 732 650	- 56 759 172	-
Produits financiers	13 504	294 992	
Charges financières	4 841 291	5 626 610	
VI - RESULTAT FINANCIER	- 4 827 787	- 5 331 619	-
VII - RESULTAT AVANT IMPÔTS (V+VI)	904 863	- 62 090 790	-
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Variations Impôts différés sur résultats ordinaires	- 437 593	60 977	
VIII - RESULTAT NET DES activités ordinaires	1 342 456	- 62 151 767	-
Éléments extraordinaires (Produits)			
Éléments extraordinaires (Charges)			
IX - RESULTATS Extraordinaires	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats extraordinaires			
Impôts différés (variations) sur résultats extraordinaires			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 342 456	- 62 151 767	-
Part des résultats nets des sociétés mises en équivalence*			
XI - RESULTAT NET de l'ensemble consolidé *			
Dont part des minoritaires *			
Part du groupe *			

* A utiliser uniquement pour les états financiers consolidés

ملاحظة

ملخص:

تهدف دراستنا الي معالجة إشكالية تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمبادئ حوكمة الشركات من أجل تحسين أدائها المالي وقد تمت الدراسة الميدانية على مستوى وحدة من وحدات المؤسسة الوطنية للمنتوجات الكهروكيميائية -وحدة السوق- من خلال تقييم وضعيتها المالية بين سنتي 2020-2021 و استطلاع مدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة، وقد خلصت دراستنا الي مجموعة من النتائج أهمها أن الحوكمة تضمن تحقيق قدر كبير من الشفافية لمختلف الأنشطة بالمؤسسة لتجنب الفساد وتقليل المخاطر ورفع قيمتها السوقية كما تعد مبادئ الحوكمة أحد أسباب الرئيسية في تفعيل الأداء المالي ومن خلال الدراسة الميدانية لاحظنا ان المؤسسة تسعى جاهدة لتطبيق مبادئ الحوكمة لتحقيق أهدافها من خلال تحسين أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، المؤسسات الاقتصادية، الأداء المالي، المساهمين، الشفافية.

Our study aims to address the problem of the Algerian economic institutions' application of corporate governance principles in order to improve their financial performance. We conducted a field study at one of the units of the National Company for Petrochemical Products, specifically the SOUGUEUR unit. The study involved evaluating its financial position between 2020-2021 and assessing the extent of its implementation of governance principles. Our study yielded several important results, including the fact that governance ensures a high level of transparency in various activities within the institution to avoid corruption, reduce risks, and increase its market value. Governance principles are also identified as one of the main drivers of enhancing financial performance. Through our field study, we observed that the institution is making significant efforts to implement governance principles to achieve its goals by improving its financial performance.

Keywords: governance, economic institutions, financial performance, shareholders, transparency.